الأمم المتحدة

A/C.1/68/PV.6

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٦

الخميس، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد الدباشي. . . . . (ليبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

بنود جدول الأعمال من ٨٩ إلى ١٠٧ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة

الرئيس: قبل أن نبدأ أعمالنا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب باسم جميع الوفود، بالغ الترحيب، بالمشاركين في برنامج الأمم المتحدة للزمالات في مجال نزع السلاح لعام ٢٠١٣، الذين يحضرون جلسات اللجنة الأولى هذا العام كجزء من تدريبهم، وهم يجلسون في مؤخرة هذه الغرفة. وأشجع جميع الوفود على أن ترحب بهم عند إلقاء كلماتها.

وستواصل اللجنة اليوم مناقشتها العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والبنود ذات الصلة بالأمن الدولي المحالة إليها، وهي البنود من ٨٩ إلى ١٠٧، وفقا لبرنامج عملها وجدولها الزمني.

السيد الحكيم (العراق): يسعدني أن أضم صوتي إلى من سبقني بالتهنئة لانتخابكم رئيسا للجنة. وإننا على ثقة تامة بأن خبرتكم الواسعة، وحسن إدارتكم لأعمال هذه اللجنة سيمكناننا من التوصل إلى النتائج الإيجابية المرجوة التي نتطلع لتحقيقها جميعا.

ويضم وفد بلادي صوته إلى ما جاء في البيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا باسم الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز. كما يؤيد وفد بلادي ما جاء في بيان المجموعة العربية الذي ألقاه ممثل البحرين الشقيقة.

تعزز المثل العليا لتعددية الأطراف مصداقية المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي الوقت ذاته تؤكد حكومة بلادي على التزامها بهذه المثل، وتسعى لأن يكون العراق عامل ومصدر استقرار في محيطه الإقليمي والدولي، والابتعاد عن كل ما من شأنه أن يزيد من التوتر وعدم الاستقرار في العالم. وأجدد من خلالكم للمجتمع الدولي تأكيد حكومة العراق على التزامها واحترامها

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

للمعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بنزع السلاح ومنع الانتشار وفق ما نص عليه الدستور الدائم لجمهورية العراق.

تعير حكومة العراق أهمية كبيرة لمسألة نزع السلاح العام والشامل، إدراكا منها لأن سباق التسلح لا يؤدي إلى حلول سلمية جذرية للمشاكل الدولية، بل يكون سببا رئيسا للتوتر وعدم الاستقرار. وإن تمسك حكومة العراق باتفاقيات ومعاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار يأتي إيمانا منها بأن الانضمام العالمي إلى الاتفاقيات الدولية بشأن أسلحة الدمار الشامل والامتثال العالمي لتلك الاتفاقيات دون تمييز، والقضاء الكامل على هذه الأسلحة، تعد من الركائز الأساسية التي توفر للمجتمع الدولي ضمانة حقيقية ضد استخدام الأسلحة الفتاكة أو التهديد باستخدامها، فضلا عن تحقيق السلم والأمن الدوليين من خلال التوصل إلى حلول مشتركة وعملية عن طريق التفاوض في إطار متعدد الأطراف لإبرام الاتفاقيات الجماعية.

وعليه، انضم العراق إلى جميع المعاهدات الرئيسية لنزع السلاح. ويؤكد التزامه الكامل بتنفيذ جميع أحكامها وتنفيذ متطلباتها، بما في ذلك، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، بالإضافة إلى عضويته في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ عام ١٩٦٩، والبروتوكول الإضافي لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، ومعاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية الذخائر العنقودية.

تشاطر العديد من الدول العراق في موقفه بوجوب إبقاء نزع السلاح النووي على رأس أولويات مؤتمر نزع السلاح، وفقا للمركز الخاص الممنوح له في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح المعقودة عام ١٩٧٨ (القرار دإ-١٠/٢)، بالإضافة إلى ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة عام ١٩٩٦ (انظر A/51/218) والتي تؤكد على أن استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية يعدّ مخالفا لأحكام القانون الدولي بالنزاعات المسلحة، وعلى التزام الدول بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح بكافة جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وعليه، نكرر تأكيدنا على أن يكون نزع السلاح النووي الكامل في مقدمة أولوياتنا، إذ أن الطبيعة المدمرة لهذه الأسلحة تجعل القضاء عليها تماما وبشكل نهائي ضرورة لبقاء البشرية جمعاء، وأن استمرار وجودها يشكّل مصدر تهديد للسلم والأمن الدوليين.

كما يدعو وفد بلادي الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تحمّل المسؤولية التي تقع على عاتقها بالوفاء الكامل، ودون إبطاء، بالتعهدات التي تفرضها المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وبالالتزام الصريح بها وكذلك بالتعهدات التي قطعتها على نفسها في مؤتمري استعراض المعاهدة لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وأغتنم هذه المناسبة للتأكيد على الحق غير القابل للتصرف للدول، وخاصة النامية، في مجال تطوير وإنتاج واستخدام التنكولوجيا للأغراض السلمية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، دون تمييز أو معوقات، على أن تخضع نشاطاتها لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومتطلبات نظام عدم الانتشار.

وبرغم الخطوات الإيجابية التي شهدتها الساحة الدولية مؤخرا، فإن استمرار الاحتفاظ بالجزء الأكبر من الترسانات النووية، وتطوير أنواع جديدة من هذه الأسلحة ونظم إيصالها، لا يزالان يشكلان أحد دواعي القلق. ولا بد من الاتفاق على ضرورة إنشاء صك قانوني ملزم لإعطاء ضمانات غير مشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها من جانب الدول

الحائزة، وتحديد الوسائل التي يمكن من خلالها إحراز التقدم نحو تحقيق هذا الهدف.

وبرغم أن ضمانات الأمن السلبية تعدّ عنصرا رئيسيا وخطوة هامة نحو هذا الطريق، فضلا عن كونها مطلبا عادلا ومشروعا للدول غير النووية التي تخلت طوعا عن أي خيارات نووية عسكرية بانضمامها للمعاهدة، فإنها لا يمكن أن تعتبر بديلا عن الهدف المتمثل بالنزع التام للأسلحة النووية.

يؤكد العراق من جديد، دعمه لإنشاء مناطقة خالية من الأسلحة النووية كخطوة هامة نحو القضاء على الأسلحة النووية. وندعو من خلالكم المجتمع الدولي إلى ضرورة تنفيذ قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها، وطبقا لخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ بوصفه عنصرا أساسيا في ذلك الصدد، إضافة إلى ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) إذ أن الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يتطلبان إزالة أسلحة الدمار الشامل كافة، وفي مقدمتها الأسلحة النووية تطبيقا للهدف الذي نصت عليه الفقرة (١٤) من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي تعتمد سنويا بتوافق الآراء، وقرارات المؤتمرات العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إذ إن الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يتطلبان إزالة أسلحة الدمار الشامل كافة وفي مقدمتها الأسلحة النووية تطبيقاً للهدف الذي نصت عليه الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، وقرارات الجمعية ذات الصلة التي تعتمد سنويا بتوافق الآراء، وقرارات المؤتمرات العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن فشل الجهود الدولية في عقد مؤتمر الشرق الأوسط لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الأخرى في الشرق الأوسط الذي كان مقررا عقده في هلسنكي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ يعد تنصلاً من الالتزامات التي تضمنتها الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، وسيؤثر سلبا على مصداقية معاهدة عدم الانتشار، وسيكون له تبعات سلبية على عملية استعراض المعاهدة وعلى نظام عدم الانتشار النووي بشكل عام. كما أن تأجيل عقد المؤتمر إلى أجل غير مسمى، استناداً إلى ذرائع غير مقبولة، تقع مسؤوليته على الأمم المتحدة والدول الراعية والمنظمة للمؤتمر بصفتها الدول الوديعة للمعاهدة.

ترحب حكومة جمهورية العراق الأمم المتحدة باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لمعاهدة تجارة الأسلحة التقليدية في أبريل/نيسان ٢٠١٣ وفتح باب التوقيع عليها في حزيران/يونيه ٢٠١٣، باعتبارها صكا قانونياً دوليا ملزماً ينظم تجارة الأسلحة التقليدية في العالم، ويدعو إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تلبية جميع متطلبات وشواغل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفقاً لميثاقها ومبادئ القانون الدولي.

يعد مؤتمر نزع السلاح المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح، ولديه سجل من النجاحات السابقة، إلا أنه، وللأسف، يمر بمنعطف حاسم في ظل تزايد الأزمات الإقليمية، والتهديدات الإرهابية، وتفاقم مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل. إذ لم يتمكن المؤتمر منذ ما يقرب من ١٧ عام من ممارسة دوره التفاوضي المناط به بشأن معاهدات نزع السلاح. ومن هنا يتحتم علينا مضاعفة جهودنا للتوصل إلى اتفاق على برنامج عمل شامل ومتوازن يلبي شواغل جميع الدول الأعضاء، وبما يتفق مع النظام الداخلي، وإحراز تقدم في القضايا المعروضة. ونأمل أن تتوصل الدول الأعضاء في المؤتمر إلى اتفاق على برنامج عمل في دورة عام ٢٠١٤ من أجل التقدم إلى الأمام وتحقيق الأهداف التي نتطلع إليها في

مجال نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، والتي تصب في مصلحة السلم والأمن الدوليين.

ويسرني أن أشير إلى الجهود المبذولة أثناء رئاسة العراق لمؤتمر نزع السلاح والتي أثمرت عن نجاح العراق في توليه هذه المهمة والتي تكللت باعتماد المؤتمر في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٣ قراراه الوارد في الوثيقة CD/1956/Rev.1 الخاصة بإنشاء الفريق العامل غير الرسمي المعني بتقديم برنامج عمل المؤتمر.

في ختام كلمتي، أود أن أعرب عن تمنيات وفد بلادي لأعمال لجنتكم الموقرة بالتوفيق وتحقيق النتائج المرجوة من عقدها بالتوصل إلى تفاهم بين الدول الأعضاء كافة على القضايا الأساسية. ويمكنكم أن تعولوا على تعاون العراق ودعمنا لكم.

السيد مِخنيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): جرت العادة أن يولي وفدنا وبلدنا أهمية ذات أولوية لمشاكل الأمن الدولي وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، على النحو الذي تناقشه اللجنة الأولى. وقد أظهرت الأحداث الأخيرة في سوريا أهمية مواصلة تعزيز النظام العالمي المعني بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. لا يمكن تبرير استخدام الأسلحة الكيميائية، ولا بد من مساءلة أي جهة ترتكب تلك الجريمة. في هذا السياق، نرحب بالاتفاق المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية السورية، فضلا عن قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، بشأن سوريا، الذي لا يتناول فحسب تدمير الأسلحة الكيميائية السورية بل يضع أيضا الأسس للتوصل إلى تسوية سلمية للأزمة السورية.

يدل كل ما تقدم دلالة واضحة على أنه لا يوجد، ولا يمكن أن يوجد، بديلٌ عن التوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي للصراع في ذلك البلد. ولن يؤدي أي تدخل عسكري إلا إلى تصعيد الصراع ويهدد سلامة أراضي تلك الدولة وسيادتها.

وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل أحد العناصر الأساسية للأمن الدولي ونظام الاستقرار الاستراتيجي. ولم يتبق إلا أقل من عامين على الدورة التالية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. وإنني أناشد جميع الدول الأطراف في المعاهدة أن تبذل قصارى جهدها لتنفيذ خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. من المهم أن تحظى جميع ركائز المعاهدة – وهي نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية – بالاهتمام الواجب.

ما فتئت بيلاروس تدعم عملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وتشارك فيها مشاركة نشطة. ويصادف هذا العام ذكرى مرور ٢٠ عاماً على انضمام بلدنا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفه دولة غير حائزة للأسلحة النووية. في تموز/يوليه ١٩٩٣، أصبحت بيلاروس أول دولة تزهد طوعا وبدون أي شروط مسبقة في الفرصة التي أتيحت لها لحيازة أسلحة نووية تُركت في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي. واكتمل سحب الأسلحة النووية من بيلاروس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

وللأسف، فإن عملية التخلي التام عن الأسلحة النووية وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وهو أمر رحب المجتمع الدولي بحدوثه في عدد من البلدان في التسعينات من القرن الماضي، لم تتواصل في الألفية الجديدة. علاوة على ذلك، فقد تجمدت عملية بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بالرغم من كونه نهجا واقعيا في عملية نزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، تسعى بعض الدول إلى تطوير برامجها النووية العسكرية وتحديث أسلحتها النووية ووسائل إيصالها. نحن مقتنعون بأن التخلي عن الأسلحة النووية لا يضعف سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، بل بدلاً من ذلك، يعزز ويوسع فرص التنمية الاقتصادية. والقدوة

الحسنة لبيلاروس وكازاخستان وأوكرانيا في هذا المجال ينبغي أن تشجع على هذه القناعات في بلدان أخرى.

واليوم، إذ تعمل بيلاروس، جنبا إلى جنب مع بعثتي كازاخستان وأوكرانيا، وبفضل مساعدة منظمة ”بلوغ الإرادة الحاسمة“، ستنظم في قاعة المؤتمرات ٣ حلقة نقاش عن الموضوع المعنون ”عشرون عاماً بعد تخلي أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان عن الأسلحة النووية: الدروس المستفادة وآفاق نزع الأسلحة النووية“. والغاية من هذا الحدث استرعاء الانتباه مرة أخرى إلى الأهمية التاريخية للقرارات السياسية التي اتُخذت في مطلع التسعينات من القرن الماضي والتي حفزت عملية نزع الأسلحة النووية، وعززت إلى حد كبير الأمن الدولي بأكمله.

في هذا الصدد، لا بد لي من التطرق إلى مسألة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. فهذا الموضوع يرتبط ارتباطاً مباشرا بالمسائل المتعلقة بالرقابة على الصادرات، والحيلولة دون وقوع مواد أسلحة الدمار الشامل في أيدي المنظمات الإرهابية والإرهابيين وغيرهم من المجرمين. وفي هذا الصدد، تؤيد بيلاروس الجهود الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يوفر نهجا متكاملا وشاملا لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

لدينا وثيقة الإطار الوطني، وهي خارطة الطريق لاتخاذ تدابير إضافية فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وقد أعدتها روسيا البيضاء في العام الماضي لكي تكون أداة فعالة في تعزيز تنفيذ القرار. نحن مستعدون للتعاون بأوسع شكل ممكن، سواء من حيث القرار ذاته أو من حيث تنفيذنا لوثيقة الإطار.

إن مسائل انتشار أسلحة الدمار الشامل تتماشى مع هدف المجتمع الدولي المتمثل في منع الانتشار الجامح للأسلحة التقليدية.

تعتبر معاهدة تجارة الأسلحة التي اعتمدتها الجمعية العامة في القرار ٢٣٤/٦٧ باء، خطوة في الاتجاه الصحيح. ولكن من سوء الطالع أن المعاهدة لا تفي بمهمتها الأساسية المتمثلة في منع الإتجار غير المشروع في الأسلحة التقليدية. إن فعالية هذا الصك الدولي سوف تتوقف أولا وإلى حد كبير على مشاركة أكبر عدد ممكن من البلدان المصدرة والمستوردة للأسلحة، وعلى اتخاذ تدابير محددة لمنع الإتجار غير المشروع بالأسلحة، وتتوقف أيضا على إنشاء نُظم وطنية متينة لمراقبة صادرات الأسلحة في البلدان التي لا تتوفر فيها حتى الآن هذه النظم. استناداً إلى هذه العوامل، سوف ندرس ما لدينا من خيارات للانضمام إلى هذا الصك القانوني الدولي.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) سيدي الرئيس، أتشرف بالإدلاء بهذا البيان لأول مرة بصفة المندوب الدائم للإمارات العربية المتحدة، وأود أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. ونثق ثقه تامة بقدرتكم على إنجاح أعمال هذه اللجنة مؤكدين تعاون وفد بلادي معكم بشكل كامل. أشكر سلفكم المندوب الدائم لجمهورية إندونيسيا على جهوده الطيبة.

يؤكد وفد بلادي تأييده لمضمون بيان حركة عدم الانحياز، وبيان المجموعة العربية المتعلقين بالبنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة الأولى (انظر A/C.1/68/PV.3).

انتهجت الإمارات العربية المتحدة سياسة وطنية ومواقف واضحة إزاء نزع السلاح النووي وحظر الانتشار. وهي سياسة ترتكز على قناعة راسخة بأهمية الانضمام الاتفاقيات الدولية في هذا النطاق وتنفيذها تنفيذا كاملا. ومن هنا نبع انضمامها إلى اتفاقية عدم الانتشار النووي في عام ١٩٩٥، وتصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ٢٠٠٠، وتوقيعها على اتفاقية الضمانات الشاملة في عام

٢٠٠٣، والتصديق على البروتوكول الإضافي في عام ٢٠١٠. بالإضافة إلى توقيعها مؤخرا على معاهدة تجارة الأسلحة. من هذا المنطلق، تعرب الإمارات العربية المتحدة عن قلقها إزاء عدم إحراز المجتمع الدولي لأي تقدم ملحوظ تجاه قضية نزع السلاح النووي، وقضايا عدم الانتشار، الأمر الذي من شأنه أن يقوض جهود تحقيق السلم والأمن الدوليين.

أما في ما يتعلق بموضوع نزع السلاح النووي، فلا يسعنا إلا أن نجدد دعوتنا إلى أخذ هذه المسؤوليات على محمل الجد، ونعرب عن قلقنا حيال عدم قدرة مؤتمر نزع السلاح في جنيف على تحقيق أي نتيجة بعد مضي سنوات عدة على إنشائه، مما يحتم وضع حلول لاجتياز هذه العقبة، لا سيما البدء بالتفاوض على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

أعربت دولة الإمارات عن بالغ قلقها حيال قيام كوريا الشمالية في مطلع هذا العام بتجربة نووية أخرى في خطوة تهدد بشكل صريح الأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والدولي. وما هي إلا مؤشر آخر على أهمية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. لذلك نحض الدول المذكورة في المرفق الثاني على التوقيع والتصديق على المعاهدة للتمكين من دخولها حيز النفاذ بأسرع وقت ممكن.

تولي الإمارات أهمية خاصة لمعاهدة حظر الانتشار النووي كونها هذه المعاهدة تشكل حجر الزاوية في منظومة حظر الانتشار ونزع السلاح النووي، كما تولي أهمية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا سيما البروتوكول الإضافي كونها أداة رئيسية للتحقق من عدم الانتشار وتوفير ضمانات موثوقة باستخدام جميع المواد والمرافق النووية للأغراض السلمية.

وأشير هنا إلى موقف بلادي الثابت الذي يؤكد على ضرورة قيام جميع البلدان بالتنفيذ الكامل لالتزاماتها المتعلقة بنظام الضمانات وغيرها من الالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة. من هذا المنطلق، ما برح وفدي يشعر بالقلق إزاء التحديات التي تواجه نظام حظر الانتشار، خاصة عدم قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التحقق بشكل كامل من سِلْمية أنشطة ايران النووية، ويدعو وفدي ايران إلى حل جميع المسائل العالقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف استعادة الثقة بالطابع السلمي الحصري لبرنامجها واستبعاد أي غايات عسكرية محتملة.

أما في ما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، فنعرب عن أسفنا لعدم انعقاد مؤتمر ٢٠١٢ كما أشارت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة حظر الانتشار لعام ٢٠١٠. وندعو المنظمين إلى الالتزام بعقده في أقرب وقت ممكن للحفاظ على مصداقية معاهدة عدم الانتشار. كما ندعو إسرائيل إلى الانضمام إلى المعاهدة، كونها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إليها. وندعو جميع دول المنطقة إلى العمل وبشكل بناء لتحقيق أهداف إنشاء منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية.

تؤيد دولة الإمارات الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الأمن النووي، لا سيما في ظل تصاعد تهديدات الإرهاب النووي. ونرحب بنتائج المؤتمر الوزراي للأمن النووي الذي عُقد في الوكالة مؤخرا. كما أشير إلى المشاركة المستمرة للإمارات لدعم هذه الجهود الدولية، لا سيما عن طريق مشاركتها في مؤتمري قمة الأمن النووي في واشنطن عام ٢٠١٠ وفي سول عام ٢٠١٢. ومن ضمن هذه الجهود، تستضيف الإمارات خلال الفترة من ٢٧ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر الجاري في أبو ظبي المؤتمر الدولي المعني بأمان المصادر الإشعاعية وأمن المواد المشعة والذي تنظمه الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي الختام، نود أن نؤكد على أهمية وضرورة إسراع المجتمع الدولي بإيجاد إجماع حول تطوير أعمال هذه اللجنة

لضمان الارتقاء بالسلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

السيد حداد (لبنان): السيد الرئيس، يسرني بداية أن أتقدم إليكم وإلى سائر أعضاء هيئة المكتب بأحر التهاني على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في دورة الجمعية العامة الثامنة والستين. كما يطيب لي أن أعبر عن خالص شكرنا وتقديرنا لسلفكم ولأعضاء هيئة المكتب خلال الدورة المنصرمة.

ويعرب وفد بلادي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز وللبيان الذي أدلى به ممثل البحرين باسم المجموعة العربية (انظر A/C.1/68/PV.3).

في الوقت الذي يعكف المجتمع الدولي بجميع فئاته ومكوناته على وضع الخطوط العريضة لمراجعة أهداف التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وإعادة رسم السياسات وتحديد الأولويات، لا يسعنا إلا أن نتوقف عند الأرقام المذهلة للإنفاق العالمي على التسلح ونتساءل عن مصير التعهدات الدولية والوعود المكرسة في المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة بإقامة السلم والأمن الدوليين وتوطيدهما عبر تخصيص أقل موارد العالم البشرية والاقتصادية لمجال التسلح. ويؤكد لبنان أن السلم والأمن الدوليين لا يمكن أن يتحققا في غياب الإرادة السياسية والعزم الدولي لتخفيض التسلح والتخلص التام من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ويرى لبنان أن أسلحة الدمار الشامل، ومنها طبعا الأسلحة الكيميائية، هي سيف مسلط على الأمن والسلم الدوليين وهو يندد أشد تنديد باستعمالها ويؤكد على ضرورة تضافر الجهود الدولية من خلال وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة للتخلص من تهديدها الآثم. ويبقى السلاح النووي أخطر ما حققه الإنسان في تاريخه المعاصر. قد يكون إنجازا للعقل ولكنه نكسة للضمير وخطر داهم يهدد البشرية والحضارات الإنسانية برمتها.

مرة جديدة من على هذا المنبر، يطالب لبنان بتنفيذ القرار ٦٦/٥٠ المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في إطار رؤية إقليمية متكاملة وشاملة ومن دون ازدواجية، ويؤكد على أهمية انعقاد المؤتمر ذي الصلة في أقرب وقت ممكن وبمشاركة جميع الأطراف المعنية. ويُذكّر لبنان بأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار ويناشد بالتالي المجتمع الدولي ضرورة الضغط على إسرائيل من أجل إخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتبقى الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمانة المطلقة الوحيدة ضد استخدام هذه الأسلحة والتهديد باستخدامها وتحقيق السلم والأمن والاستقرار والسلام العادل والشامل والدائم في المنطقة والعالم.

وإذ يؤكد لبنان على حق الدول الذي تضمنته معاهدة عدم الانتشار في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستعمالها للأغراض السلمية، يرى أن معالجة البعد الإنساني للطاقة النووية بات ملحا ويرحب في هذا الصدد بالجهود الدولية لمضاعفة الوعي وإيجاد الحلول المناسبة والشاملة، فلا يكون التطور العلمي على حساب التنمية والسلامة العامة.

وإذ يؤكد لبنان على حق الدول في الدفاع عن نفسها، كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، وتاليا في حيازة الأسلحة وتصنيعها وتصديرها، يرحب لبنان باعتماد اتفاقية تجارة الأسلحة ويأمل في أن تساهم في قيام رقابة دولية على حركة السلاح وعدم السماح باستعمالها لانتهاك القانون الدولي والإنساني أو لدعم وتشجيع الأعمال الإرهابية والجريمة المنظمة، كما يأمل أن تتبلور من خلالها آلية لمحاسبة الدول في حالة عدم الامتثال لقرارات الأمم المتحدة. ويرى لبنان أن آليات نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة هي المكان الأفضل والأوسع تمثيلا لتقريب وجهات النظر وبناء الثقة ويدعو إلى

تفعيل دور هيئة نزع السلاح وتمكينها من أجل تحقيق الأهداف النبيلة التي أنشئت من أجلها.

إن لبنان الذي يناشد المجتمع الدولي تكثيف الجهود والعمل معا من أجل عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، إنما يتحدث من باب تجاربه المرة التي عانى منها ولا يزال بفعل التهديد الإسرائيلي المستمر لأرضه وجوه وبحره، وقد عانى ولا يزال من الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على أراضيه ومنشآته وبناه التحتية بأسلحة فتاكة ومحرمة، والتي لا يزال ضحايا لبنانيون أبرياء يسقطون من جرائها.

السيد الرئيس، أتمنى لكم ختاما التوفيق في مهامكم وأؤكد دعم وفد بلادي الكامل لكم ولأعضاء هيئة المكتب، متمنين لكم النجاح في قيادة مداولات هذه اللجنة نحو أفضل النتائج.

السيد مايوبي (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. وبوسعي أن أؤكد لكم دعم وفد بلدنا الكامل.

أود التعبير عن تأييدي للبيانين اللذين ألقاهما ممثلا إيران ونيجيريا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية، على التوالي (انظر A/C.1/68/PV.3).

إننا نجتمع كدول محبة للسلام، كما جاء في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، من أجل،

”أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار، وأن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدولي“.

ومع ذلك، فإن هدفنا المتمثل في جعل العالم مكانا آمنا ومأمونا، يمكن فيه للبشر العيش دون خوف من الفناء جراء استخدام الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل الأخرى، لا يزال بعيد المنال. وتوجد ببساطة اليوم، الكثير من التهديدات التي تطال السلام. إن الإرهاب والصراعات بين الدول وداخلها هي الأمور السائدة اليوم. ويشكل الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أيضا تهديدا خطيرا للسلام العالمي. إن بعض البلدان تمتلك أسلحة نووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وتتمثل المشكلة الحقيقية التي يتعين علينا معالجتها في كيفية المضي قدما، في إطار السعي لتحقيق مثلنا الأعلى، المتمثل في زيادة الأمن البشري، من خلال نزع السلاح العام والكامل، بدون الانتقاص من أمن أي دولة.

بالنسبة لنا في العالم النامي، فإن الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مسؤولة عن إزهاق الأرواح بشكل يومي. إن برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وصكه الدولي للتعقب، آليتان عالميتان هامتان يمكنهما كبح صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها بصورة غير مشروعة، فضلا عن تراكمها المفرط وانتشارها بدون ضوابط في العديد من مناطق العالم. لكن من المعروف للجميع أن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، لم يكن ناجحا كما كنا نأمل. وحقيقة أنه ليس ملزما من الناحية القانونية تمثل تحديا فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج. ويحدو وفد بلدي الأمل في أن تحظى المسألة باهتمام جدي خلال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٨. علاوة على ذلك، يشكل الافتقار إلى تمويل يمكن التنبؤ به لتنفيذ البرنامج، عائقا كبيرا آخر، وندعو شركاءنا الإنمائيين إلى زيادة التعاون الدولي والتمويل له.

كان من المشجع، بعد سنوات عديدة من المفاوضات، أن قرر المجتمع الدولي أن الوقت قد حان لتنظيم التجارة العالمية في الأسلحة التقليدية من خلال اعتماد معاهدة تجارة

الأسلحة، في ٢ نيسان/أبريل. بل لعل الأكثر تشجيعا الإحاطة علما بتوقيع أكثر من ١١٣ دولة عضوا على المعاهدة منذ فتح الباب للتوقيع عليها، في ٣ حزيران/يونيه. وأنا فخور بأن أعلن أن بلدي، ليسوتو، من بين تلك الدول. وسنشرع قريبا في إجراءات التصديق على الصك. إننا نشجع الآخرين على النظر في الانضمام إلى المعاهدة بدون مزيد من التأخير، حتى تدخل قريبا حيز النفاذ. ويحدونا الأمل في أن تهيئ المعاهدة فرصا متكافئة لنقل الأسلحة على الصعيد الدولي، من خلال إلزام جميع الدول بالتقيد بمجموعة من المعايير فيما يخص ضوابط النقل .

إننا لا نشعر بالارتياح إزاء واقع حيازة بعض الدول لأسلحة دمار شامل، بما في ذلك الأسلحة النووية بكميات كبيرة، بحجة الحاجة إليها لأغراض الردع. ومن المعروف للجميع الآثار الإنسانية المدمرة لهذه الأسلحة. لقد كشف التاريخ أن نظرية الردع تأتي بنتائج عكسية. فهي لا تؤدي سوى إلى سباق تسلح لا نهاية له، وتزيد من خطر الانتشار النووي. ولم يثبت أن حيازة الأسلحة النووية أداة لتحقيق الأمن والاستقرار. لذلك، فإننا ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التقيد بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ليس من خلال التخلي عن ترساناتها النووية فحسب، ولكن أيضا من خلال تدميرها بطريقة يمكن التحقق منها. ومن المهم بنفس القدر أن تنظر الدول غير الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في الانضمام إليها كدول غير حائزة للأسلحة النووية.

ليس ثمة شك في أنه من الأهمية بمكان أن نركز اهتمامنا على تعزيز المعاهدة، التي تشكل حجر الزاوية في نظامي عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين في العالم. يتعين تنفيذ الأركان الثلاثة للمعاهدة، المتمثلة في نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بطريقة متوازنة. ويجب إحباط الجهود الرامية إلى تقويض مصداقية المعاهدة. وفي هذا السياق، فإننا مضطرون لتسجيل قلقنا بشأن عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. ويمثل واقع عدم عقد مؤتمر حول إنشاء هذه المنطقة العام الماضي، على النحو الذي اقترحه مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، نكسة كبيرة. ونناشد الداعين لعقده القيام بكل ما يلزم لضمان عقد مؤتمر في أقرب وقت ممكن. ويجب أن نتذكر أن هذا المؤتمر ليس هدفا في حد ذاته، وأن الهدف في نهاية المطاف هو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما لن يعزز الأمن الإقليمي فحسب، بل والأمن في جميع أنحاء العالم.

ومن نفس المنطلق، فإننا نشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية على التصديق على معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية وبروتوكولاتها ذات الصلة، والتعاون فيما يخص دخول البروتوكولات الملزمة قانونيا الملحقة بجميع تلك المعاهدات حيز النفاذ. وفي هذا الصدد، فإننا نأمل في أن يصبح تصديق الدول الحائزة للأسلحة النووية المتبقية على معاهدة بليندابا حقيقة واقعة عندما يحين الوقت. وغني عن القول، بأنه يقع على الدول الحائزة للأسلحة النووية التزام أخلاقي بتوفير ضمانات أمن سلبية ملزمة قانونا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن استخدام هذه الأسلحة.

ويدل الاتفاق الذي جرى التوصل إليه فيما يخص إزالة الأسلحة الكيميائية في سوريا، على ما يمكن للمجتمع الدولي أن يحققه من خلال الدبلوماسية الفعالة. ونرحب بقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي يضع إطارا للقضاء على الأسلحة الكيميائية في سوريا، ويشجعنا قرار سوريا الموافقة على التدمير التام لأسلحتها الكيميائية، والانضمام إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية

وتدمير تلك الأسلحة. ولا يسعنا إلا أن نأمل في أن تتخلى البلدان الأخرى التي تملك مثل هذه الأسلحة وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، عنها، وأن تنضم إلى التوافق على جعل العالم مأمونا وآمنا.

الدرس الرئيسي الذي يجب استخلاصه من استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا هو أنه لا يوجد ما يضمن ضمانا مطلقاً عدم استخدام أسلحة الدمار الشامل أبدا، عن قصد أو عن غير قصد، سواء من جانب الدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك الإرهابيون. فلنستفد من الزخم الذي تمخض عنه الاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11) المعقود في ٢٦ أيلول/سبتمبر، ولنخلص العالم من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية.

الطريق المسدود الذي تواجهه آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، وبخاصة مؤتمر نزع السلاح، يسيء إلى الغرض الرئيسي من إنشاء الأمم المتحدة. وقد حان الوقت لأن تتوقف الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح عن التركيز على المصالح الفردية الضيقة، وأن تحرز تقدماً في المسائل المطروحة عليها. ولا جدال في أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح.

في ختام كلمتي، لقد قيل كل ما يلزم قوله عن نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي كل عام نؤكد من جديد مواقفنا المعروفة جيدا من نزع السلاح وعدم الانتشار، سواء في هذه اللجنة وفي غيرها محافل آلية نزع السلاح بالأمم المتحدة. ومع ذلك فإن التوافق صعب المنال، والتقدم بطيء في تنفيذ القرارات المتخذة. وقد حان الوقت لنترجم أقوالنا إلى أفعال. وبتوافر الإرادة السياسية اللازمة، نستطيع أن نحرز تقدما ملموسا.

السيد باك (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى في دورتها الثامنة والستين. ويسر أستراليا أن تراكم تترأسون هذه اللجنة المهمة. وأؤكد دعم بلدي الكامل لكم.

تولي أستراليا أولوية قصوى للمضي قدما بجدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار. ونحن على استعداد، تحدونا الرغبة، للمساهمة بطريقة مبتكرة في كفالة ألا تتوانى الأمم المتحدة في تحقيق طموحها المتمثل في عالم أكثر سلاما واستقرارا وأمنا، ليس من أجلنا فحسب، بل من أجل الأجيال المقبلة، وفي التعجيل باليوم الذي لن تعود فيه البشرية مضطرة للعيش في ظل تهديد العنف، سواء كان ناتجا عن الحروب أو الصراعات أو الإرهاب. وانطلاقا من تلك الروح، سأركز ملاحظاتي اليوم، من بين المواضيع العديدة التي تستحق منا الاهتمام، على بعض المجالات ذات الأولوية التي تستدعي تضافر جهودنا.

لقد بينت أحداث هذا العام بجلاء أسباب قلقنا البالغ جميعاً إزاء الخطر الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل على السلام والأمن العالميين والإقليميين. وتدين أستراليا بأقوى العبارات الممكنة استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، بما في ذلك الهجوم الذي وقع في ضواحي مدينة دمشق في ٢١ آب/أغسطس، وأدى إلى مقتل المئات من الأشخاص، بمن فيهم الأطفال. لقد كان الهجوم انتهاكاً مروعا للحظر الراسخ المفروض على استخدام الأسلحة الكيميائية، ولا بد من تقديم مرتكبي هذا الانتهاك الصارخ للقانون الدولي إلى العدالة.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، شاركت أستراليا في تقديم قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) ورحبت باعتماده، كما رحبت بقرار تدمير الأسلحة الكيميائية السورية الذي اتخذه المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. يعزز ذانك النصان قاعدة أساسية في مجال العلاقات الدولية، ألا وهي أن استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف في أي ظرف من الظروف عمل تستشنعه البشرية ويشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. ولقد قرر المجلس لأول مرة

أن استخدام الأسلحة الكيميائية، أينما كان، يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وتؤيد أستراليا تأييدا تاما تنفيذ تلك التدابير تنفيذا كاملاً وسريعاً بحسب التكليف الصادر عن المجلس.

ونشيد بالأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لجهودهما المبكرة الرامية إلى كفالة التنفيذ. إنهما تضطلعان بمهامهما في ظل ظروف عسيرة للغاية ويحتاجان إلى الدعم الكامل والقوي من جانب المجتمع الدولي في قيامهما بذلك. وندعو السلطات السورية إلى التعاون بدون أي شروط مع الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل ضمان تدمير الأسلحة الكيميائية السورية وجميع المواد والمعدات ذات الصلة تدميراً كاملاً ونهائياً ونافذاً وقابلاً للتحقق منه.

لقد كانت الاثنا عشر شهرا الماضية حافلة بشكل خاص في مجال النهوض بالجهد العالمي للحد من الأسلحة التقليدية، وتمثل ذلك في أمور منها اعتماد الجمعية العامة، بأغلبية ساحقة في ٢ نيسان/أبريل، معاهدة تجارة الأسلحة، التي كانت أستراليا من المشاركين في صياغتها. ومن المعالم البارزة أيضاً اعتماد مجلس الأمن، في ٢٦ أيلول/سبتمبر، القرار ٢١١٧ (٢٠١٣)، الذي تقدمت به أستراليا من أجل تعزيز العمل الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها.

ومن دواعي شرف أستراليا الدور الذي قامت به في تطوير تلك المبادرات. وكانت أيضا من بين أوائل الأطراف الموقعة على معاهدة تجاره الأسلحة، وبصفتنا رئيساً للمجلس لشهر أيلول/سبتمبر، مضينا قدما بالقرار المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (القرار ٢١١٧ (٢٠١٣)). الآن وقد فُتح باب التوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة، فإن على المجتمع الدولي أن يواصل الإبقاء على الزخم الذي أفضى إلى المعاهدة حتى يتسنى بدء نفاذها في أقرب وقت ممكن وتنفيذها فعلياً.

في هذه الدورة للجنة الأولى، ستقوم أستراليا، إلى جانب بقية المشاركين في صياغة المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة – وهم الأرجنتين، وفنلندا، وكوستاريكا، وكينيا، والمملكة المتحدة، واليابان – بتقديم مشروع قرار يحث على المزيد من التوقيع والتصديق على المعاهدة وعلى التبكير ببدء نفاذها.

وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار، الذي يدعو أيضا الدول التي يسمح لها وضعها بذلك إلى أن تقدم المساعدة إلى الدول الطالبة التي تعتزم الانضمام إلى المعاهدة. وتشجع أستراليا الدول الراغبة في تقديم المساعدات في مجال تنفيذ المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة على المساهمة في مرفق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم التسلح. كما يوفر المرفق السبل لمساعدة الدول في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وتحث أستراليا على استمرار الزخم بشأن إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. واستشعاراً للأثر المأساوي للذخائر العنقودية والألغام المضادة للأفراد على السكان المدنيين، تحث أستراليا على مواصلة الاستفادة من المساعدات والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي والمضي في تعزيز الانضمام العالمي والتنفيذ الكامل والفعال. ونتطلع أيضا إلى المؤتمر الاستعراضي الثالث بشأن اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، المقرر عقده في مابوتو عام ٢٠١٤، الذي سيستند إلى التقدم المحرز حتى الآن نحو تحقيق عالم خال من الألغام الأرضية.

تمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الأساس في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح. ويجب ألا نفتأ نجدد تأكيد دعمنا للمعايير التي أرستها المعاهدة. ولا بد لنا من اتخاذ خطوات ذات مصداقية للتصدي لحقيقة أن الأسلحة النووية

ما زالت موجودة بعد ٦٨ عاما على استخدامها في الحرب للمرة الأولى والأخيرة. ويجب أن نسلم بأن التقدم في نزع السلاح النووي يسهل إحرازه أكثر ما يسهل عندما يتوفر جو من الثقة يفضي إلى بناء إرادة سياسية للانصراف عن الأسلحة النووية.

تعتمد آمال نزع السلاح النووي اعتمادا كبيرا على الدول الحائزة للأسلحة النووية. وترحب أستراليا باستمرار تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بإحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات بنزع السلاح التي قطعتها أو أعادت تأكيدها في عام ٢٠١٠. ولا يزال الإبلاغ عن إحراز تقدم في نزع السلاح النووي يشكل تحديا خاصا. ولا بد من وجود ثقافة أقوى في الشفافية والمساءلة. وتحقيقا لتلك الغاية، سعت أستراليا والأعضاء الآخرون في مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار إلى إلزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالشفافية والإبلاغ.

ثمة ثغرات واضحة في النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. إننا نقر بذلك، ويرمي قسط كبير من جهودنا إلى التصدي له. ولكن ذلك يعني أيضا أن المبادرات الإقليمية تمثل مجال تركيز تكميلي بالغ الأهمية؛ فهي يمكن أن تعزز الجهود المبذولة على الصعيد العالمي، ولكنها يمكن أيضا أن تعالج بعض الشواغل الإقليمية المحدد وحالات انعدام الأمن. ما مِن مكان يتسم فيه هذا الأمر بالأهمية والعجلة أكثر من الشرق الأوسط. تؤيد أستراليا بقوة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل، كما تؤيد الجهود الجارية بهدف عقد مؤتمر بهذا الصدد في أقرب وقت. وندعو جميع الدول في الشرق الأوسط إلى الانخراط بروح من التعاون المخلص والبناء من أجل أن يحدث ذلك.

لا يزال بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أمرا ذا أولوية. ينبغي تعزيز الوقف الاختياري لإجراء التجارب النووية لمنع الانتكاس والعودة إلى إجرائها. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أكثر من مجرد التزام عملي بعدم إجراء تجارب للأسلحة النووية؛ فهي ترمز أيضا لتعهد أوسع بحظر التوسع في تطويرها. وتدعو أستراليا الدول الحائزة للأسلحة النووية وبلدان المرفق ٢ التي لم تصدق بعد على المعاهدة إلى أن تفعل ذلك.

لقد كشفت المناقشات التي جرت خلال المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، المعقود في أوسلو هذا العام، وشاركت فيه أستراليا، عن الآثار المدمرة، آنياً وعلى المدى البعيد، لتفجير سلاح نووي. لهذا السبب يجب أن نسعى جاهدين لتحقيق الهدف المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال تنفيذ خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

في غضون ذلك، يجب أن نوقف أي زيادة في الأسلحة النووية، وأن نعمل بالطبع على عكس الاتجاه وتقليص كميتها. لطالما اعترفت الجمعية العامة بالحاجة إلى معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وقد تأخر بشكل خطير الشروع في المفاوضات بشأنها. في ذلك الصدد، يجب أن يعود مؤتمر نزع السلاح إلى العمل. ما برحت أستراليا تقوم بما عليها من أجل كسر الجمود من خلال مشاركتها في الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف.

ثمة تحديات أمنية جديدة تنشأ بين أيدينا، ومن الأمثلة على ذلك الفضاء الإلكتروني. نرحب بالتقرير التوافقي الصادر عن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، الذي تشرفت أستراليا برئاسته. ومن الإنجازات المهمة توصيةُ الفريق بشأن معايير وقواعد ومبادئ السلوك المسؤول للدول،

وحقيقة انطباق القانون الدولي، لا سيما ميثاق الأمم المتحدة. تشكل التوصية مبدأ أساسيا تقوم على أساسه عملية صياغة القواعد التي تطبق على سلوك الدول في الفضاء الإلكتروني.

لا تبقى التحديات التي نواجهها جامدة. لقد أصبح أمن الفضاء، الذي كان يعد من المسائل الناشئة، مدرجا بشكل مباشر في جدول أعمال الأمن الدولي. ويكشف التقرير التوافقي الصادر عن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الفضاء الخارجي (انظر A/68/189) كيف يمكن للتنسيق والتشاور الوثيقين بين الدول أن يقلصا سوء الفهم وسوء التقدير في الفضاء. من شأن هذه التدابير، إلى جانب ما أكده فريق الخبراء الحكوميين مجدداً من وجود إطار قانوني فيما يتعلق بالفضاءالخارجي، الإسهامُ في بناء الثقة بين الجهات الفاعلة في الفضاء والمستخدمين على حد سواء. وفي ذلك السبيل، ترحب أستراليا بالجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لإشراك المجتمع الدولي في إعداد مشروع لمدونةٍ دولية لقواعد سلوك.

ستتيح المناقشات المواضيعية خلال الأسابيع المقبلة الفرصةَ لنا جميعاً للمشاركة الجادة حتى نمضي قدماً بجدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار. ونأمل أن ينصب تركيزنا الجماعي، تحت قيادتكم سيدي، على تحقيق نتائج عملية لا تفيد المجتمع الدولي فحسب، بل تفيد البشرية جمعاء، وذلك هو الأهم.

السيد رويز بلانكو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة الحارة، سيدي، وإلى أعضاء المكتب الآخرين، على انتخابكم. وأنا متأكد من أن تفانيكم وخبرتكم ستمكناننا من العمل الجاد والفعال للنهوض بعملية إحياء ما يعرف بآليتنا لنزع السلاح.

وأنا أقف أمام اللجنة الأولى، تنتابني مشاعر القلق والأمل على السواء، واعياً بحجم التحديات المحتومة، بل الهائلة، التي يتعين على البشرية تجاوزها لكي تتمكن من تعزيز نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة، أياً كان طابع هذه الأسلحة، وأياً كانت قدرتها التدميرية. ينتابني القلق بسبب المهام الكثيرة غير المكتملة في هذا المجال، التي لن تُسوّى بدون الالتزام الحاسم من جانب جميع الدول التي تشكل مجتمع دولنا، وتستطيع، هنا، في هذه القاعة، أن تتحاور وأن تتخذ إجراءات. وتتملكني مشاعر الأمل لأنه ما مِن حكومة من حكوماتنا لا تدرك حقيقة أن نزع السلاح لا يشكل تحديا فحسب، بل هو واجب أساسي على كل دولة، وأن السبيل لبلوغ أهدافنا إنما هو من خلال التفاهم والاتفاق.

يعتبر بلدي أن من الضروري تنظيم تجارة الأسلحة التقليدية وتحسين آليات ضبط الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. لذلك فإن من دواعي سروري أن أعلن أن رئيس جمهورية كولومبيا، خوان مانويل سانتوس كالديرون، قام، في ٢٤ أيلول/سبتمبر، على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة، بالتوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة، تعبيراً عن التزامنا القوي بروح معاهدة هي الأولى في إرساء معايير دولية تحكم عمليات نقل الأسلحة التقليدية، وتشكل معلماً بارزاً على طريق تنظيم تجارة الأسلحة. وأود أن أؤكد على أن بدء نفاذ المعاهدة سوف يسهم في السلام والأمن والاستقرار في العالم. وينبغي تشجيع كل ما مِن شأنه أن يخفف من المعاناة الإنسانية ويعزز التعاون والشفافية ويدفع الدول إلى التصرف بمسؤولية. حينما تدخل تلك المعاهدة حيز النفاذ، سوف يكون من اليسير منع وقوع جرائم مثل تحويل الأسلحة وبيعها لأشخاص غير مأذون لهم، مثل الجماعات الإرهابية والعصابات والمنظمات الإجرامية، مما يؤثر على العديد من البلدان، ومن بينها كولومبيا. لذا فإنني أود أن أجدد الإعراب عن التزامنا القوي ببدء نفاذ المعاهدة مبكراً وتنفيذها فعلياً.

وفي الوقت نفسه، من الضروري أن نضاعف جهودنا لتعزيز المعاهدات الرئيسية في نظام نزع السلاح، نظراً لأن

مواجهة الافتقار إلى تنظيم الأسلحة التقليدية، خاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمتفجرات، ليست إلا في مراحلها الأولى. بالنسبة للبلدان النامية، الأكثر تضرراً من انتشار الأسلحة التقليدية، لا يمثل تعزيز صكوكنا في مجال نزع السلاح مسألة أخلاقية فحسب بل مسألة بقاء أيضاً. لذلك تشيد كولومبيا بما تم من الاعتماد بتوافق الآراء للوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، حيث أكدت الدول من جديد أهمية التنفيذ التام والفعال لبرنامج العمل في تعزيز السلام والمصالحة وحماية الحياة الإنسانية والتنمية المستدامة. ونكرر التأكيد على أهمية العمل على تنفيذ برنامج العمل وصكه الدولي المتعلق بالتعقب.

وبسبب الأهمية التي تعلقها كولومبيا على برنامج العمل، فسنقدم بالاشتراك مع جنوب أفريقيا واليابان، هذا العام، في إطار ما بات الآن تقليداً، مشروع قرار إلى اللجنة بشأن الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. يشدد مشروع القرار على أشياء من بينها مدى أهمية أن تكثف الدول جهودها الرامية إلى زيادة قدراتها الوطنية في مجال تنفيذ برنامج العمل. ونأمل أن نتمكن، مرة أخرى، من التعويل على دعم جميع الوفود. علاوة على ذلك، يجب ألا نغفل عن حقيقة أن خطر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة والذخائر والمتفجرات، يؤثر يومياً على المواطنين في كل منطقة من مناطق العالم، بالمقارنة مع خطر أسلحة الدمار الشامل الذي يظل خطراً كامناً. إن استخدام هذه الأسلحة القاسم المشترك لجميع أنواع السلوك الإجرامي، بما في ذلك مشكلة المخدرات العالمية، والابتزاز والإرهاب. لذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يعالج هذا الموضوع بالأهمية الجدير بها حقاً. وكولومبيا إذ تأخذ هذا الهدف في الاعتبار، وبالنظر إلى الطبيعة المتغيرة للإتجار غير المشروع، ستواصل العمل مع الدول الأخرى بطريقة فعالة وتعاونية على الصعد العالمية والإقليمية ودون الإقليمية للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة.

تؤيد كولومبيا اتباع نهج شامل يحمي ويساعد ضحايا جميع أنواع الأسلحة من دون تمييز. لذلك نعمل بهمة لتعزيز وتنفيذ الاتفاقيات التي تنظم تجارة الأسلحة ذات الأثر الإنساني، من قبيل اتفاقية حظر استعمال، وتكديس، وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، واتفاقية الذخائر العنقودية. تلك الأنواع من الأسلحة لها نفس العواقب الوخيمة، وبالتحديد لها تحدث أثرا إنسانيا شديدا، وتحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن كولومبيا دولة طرف في اتفاقية حظر استعمال، وتكديس، وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام ومن أشد المناصرين لها. وبالإضافة إلى ذلك، يسرني أن أبلغ اللجنة بأننا نحرز تقدما بشأن الخطوات الضرورية اللازمة لكي نصبح دولة طرفا في اتفاقية الذخائر العنقودية.

لقد كافح بلدي لسنوات ضد الآفة التي تشكلها الألغام المضادة للأفراد. ومن سوء الطالع أننا ما فتئنا متأثرين بالألغام المضادة للأفراد والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي تستخدمها بصورة عشوائية الجهات الفاعلة المسلحة غير المشروعة. تبعاً لذلك، اكتسب بلدنا قدرا كبيرا من الخبرة فيما يتعلق بسائر مكونات برنامج شامل للعمل على مكافحة الألغام المضادة للأفراد. وكما فعلنا في الماضي، سنواصل توسيع نطاق تعاوننا في هذا المجال ليشمل البلدان المتضررة الأخرى.

تترأس حاليا كولومبيا بالاشتراك مع النمسا الجنة الدائمة المعنية بمساعدة الضحايا المنبثقة عن اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وقررنا تركيز اهتمامنا على ضحايا للألغام من الأطفال والمراهقين كونهم أضعف القطاعات السكانية. وفي هذا الصدد، نظمنا حلقة عمل تقنية في سياق اجتماع

للاتفاقية عقد ما بين الدورات، ووضعنا عددا من المبادئ التوجيهية لرعاية مثل هذه الأحداث لتعزيز المعايير الدولية في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، أود أن أبلغ اللجنة بأن كولومبيا ستستضيف مؤتمرا عالميا بشأن رعاية الناجين من الألغام المضادة للأفراد والأشخاص ذوي الإعاقة، ومن المقرر عقده يومي ٣ و ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، حول موضوع ”بناء الجسور بين العالمين“. سوف يستفيد المؤتمر العالمي من الدعم القيم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي وتنفيذ وحدة دعم اتفاقية أوتاوا.

وأظهرت الأحداث الأخيرة استمرار التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وثمة خطر واضح للانتشار من خلال حيازة هذه الأسلحة واستخدامها. لذلك من مسؤولية المجتمع الدولي ضمان الامتثال لصكوك من قبيل اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، فضلا عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

أود أن أتطرق بشكل خاص إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. إن كولومبيا ملتزمة بتعزيز أحكام الاتفاقية وركائزها الأساسية الأربع، وهي: نزع الأسلحة الكيميائية، وعدم الانتشار، والمساعدة والوقاية من هذه الأسلحة، والتعاون الدولي لتعزيز الاستخدامات السلمية للكيمياء.

وفي ذلك السياق، نرحب بإيداع صكوك الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية من جانب جمهورية الصومال الاتحادية والجمهورية العربية السورية. الاتفاقية أداة مثالية اكتسبت أهمية خاصة نظراً للوضع الحالي، ويتيح رفع وعي المجتمع الدولي فيما يتعلق بالآثار المدمرة للأسلحة من أسلحة الدمار الشامل والحاجة الماسة لحظرها. ويسرنا أن نلاحظ أنه يوجد الآن ما يقرب من ١٩٠ دولة طرفا في الاتفاقية.

في معرض الإشارة إلى تلك الاتفاقية، يجب أن نشيد أيضا بعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن امتناننا لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على عملها المتفاني في سوريا، ونؤكد دعمنا الكامل للرسالة التي تضطلع بها حاليا على أرض الواقع في ذلك البلد ومبادراتها الرامية إلى حظر الأسلحة الكيميائية في جميع أنحاء العالم.

وعلاوة على ذلك، تبرز كولومبيا الحاجة إلى ضمان تعميم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر التجارب النووية الشامل وتنفيذهما تنفيذا فعالا. اما فيما يتعلق بالتنفيذ، فندعو إلى الامتثال لكل ركيزة من الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، أي نزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

تعلق كولومبيا أهمية خاصة على عقد مؤتمر الأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥. وسيكون ذلك المؤتمر منتدى مثاليا لتجديد التزاماتنا واعتماد التدابير التي ستساهم مساهمة فعالة في تحقيق الهدف المتمثل في إقامة عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

أما فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، فأود أن أبرز عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ بموجب القرار ٥٦/٦٧، المعنون: ”المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف“. وعلى نفس المنوال، أود أن أشدد على نتائج الاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11)، وهو أول حدث رفيع المستوى يعقد بشأن مسألة ذات أهمية أساسية. وقد استُرعى اهتمامنا في ذلك الاجتماع، في جملة أمور، إلى القلق العميق إزاء الخطر الذي يتهدد البشرية والناجم عن استمرار وجود الأسلحة النووية.

وفقا لالتزامات كولومبيا بوصفها دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، قدم بلدنا تقريرا بشأن تدابير بناء الثقة في هذا المجال للسنة الحالية. التقرير آلية مناسبة لمنع أي غموض فيما يتعلق باستخدام عوامل البيولوجية أو استخدام مواد سامة في الأغراض السلمية والحد منها. وتعزز الآلية أيضا التعاون الدولي في هذا المجال. أود أن أشدد على أن بلدنا نظم هذا العام حلقة عمل عن الاتفاقية بهدف زيادة الوعي لدى المؤسسات الوطنية بأحكام الاتفاقية. وفي ذلك الجهد، علينا أن نستند على دعم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودعم مركز التحقق والبحوث والتدريب والمعلومات، ووحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وكان الهدف من حلقة العمل تقييم الأحكام القانونية القائمة وغيرها من الأحكام التي ستعتمد لاحقاً بهدف ضمان الامتثال الفعال للاتفاقية. وفي المناسبة ذاتها، درسنا إمكانية إنشاء سلطة وطنية معنية بحظر الأسلحة البيولوجية.

وعلاوة على ذلك، أود أن أبلغ اللجنة أن كولومبيا قدمت، في نيسان/أبريل، اقتراحا بشأن الأنشطة المقبلة التي يجري تنفيذها في إطار العمل المشترك للاتحاد الأوروبي دعما لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. والهدف من هذا الاقتراح ضمان الاستمرارية في تعزيز وتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني.

في الختام، بصفتنا دولة عضوا في مؤتمر نزع السلاح، نود أن نعرب عن عزمنا على العمل بطريقة بناءة لضمان أن يتسنى للمؤتمر استئناف أعماله الأساسية كمنتدى متميز للمفاوضات المتعلقة بنزع السلاح ومسائل الأمن الدولي. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد المؤتمر في ١٦ آب/أغسطس مشروع قرار يتعلق بإنشاء فريق غير رسمي مكلف بمشروع برنامج عمل قوي. بالنظر لتجدد الزخم، والنداءات الموجهة إلى الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء لتقديم دعمها، نثق بأن المؤتمر سوف يتعزز لما فيه مصلحة الجميع.

أؤكد مجددا استعدادي واستعداد حكومتي للعمل على نحو بناء لتحقيق الأهداف التي وضعت للدورة الثامنة والستين للجنة الأولى. ونتمنى لكم كل التوفيق والنجاح يا سيادة الرئيس، في مسعاكم الطيب. أتمنى النجاح لهذا المسعى الجدير بالوقت، وأمل أن نتحلى نحن، ممثلو الدول الأعضاء، بالحساسية والحصافة اللازمتين للعمل معا في سبيل قضية نزع السلاح، وهي مهمة حيوية في سبيل تحقيق تعايش البشرية وبقائها.

السيد القحطاني (قطر): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة. كذلك أتوجه بالتهنئة إلى أعضاء هيئة المكتب الآخرين، متمنياً لكم النجاح والتوفيق في مهمتكم.

أؤكد لكم باسم وفد دولة قطر تعاوننا التام معكم في سبيل إنجاح أعمال هذه اللجنة. كما أؤيد بيان مملكة البحرين الذي أُدلي به باسم المجموعة العربية، وبيان جمهورية إندونيسيا الذي أُدلي به بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/68/PV.3).

تؤكد دولة قطر أهمية الإطار المتعدد الأطراف باعتباره السبيل الأمثل لمعالجة قضايا نزع السلاح ومنع الانتشار، وتجدد التزامها بالتعاون المتعدد الأطراف من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين وتخليص البشرية من الأسلحة الفتاكة، خاصة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وفي هذا الصدد، نشيد بالاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المكرس لنزع السلاح النووي والذي عُقد يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر الماضي، ونتمنى أن يُشكل هذا الاجتماع انطلاقة جديدة نحو تحقيق تقدم ملموس في إطار تحقيق هدف بناء عالم

خال من الأسلحة النووية، والتوصل إلى إبرام معاهدة دولية تحظر حيازة واستخدام الأسلحة النووية.

من ضمن نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، اتخاذ قرار يتضمن خطوات محددة يرمي إلى تنفيذ قرار المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وكان ذلك القرار في حينه شرطاً للتمديد اللانهائي للمعاهدة. من ضمن هذه الخطوات المحددة، تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بالتنسيق مع الدول الوديعة للمعاهدة ودول المنطقة من أجل تسمية البلد المضيف واسم المُيسر وتاريخ انعقاد المؤتمر.

غير أنه على الرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية وأطراف دولية أخرى من أجل انعقاد ذلك المؤتمر في الوقت المحدد، لم يُعقد المؤتمر بسبب عدم رغبة دولة واحدة في المنطقة الانضمام إلى الدول المؤيدة لانعقاد المؤتمر الذي يهدف إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وما فتئنا نتطلع إلى توفر الإرادة السياسية لدى جميع الأطراف المعنية من أجل تنفيذ التزاماتها الدولية على أرض الواقع ومساهمتها في تحديد وقت بديل لعقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

إن الإعلانات والتصريحات التي تقوم بها بعض الدول للتعبير عن نيتها في التخفيف من الإنفاق العسكري غير كافية في حد ذاتها، بل يجب ترجمة هذه الإعلانات إلى واقع عملي. غير أن الواقع يُبين أن العديد من الدول المتقدمة والدول ذات الاقتصادات الناشئة والدول النامية تقوم بخفض مستوى الإنفاق في القطاعات الأخرى، بما في ذلك قطاع التعليم والصحة والبنى التحتية وتجعل المجال العسكري بمنأى عن كل تخفيض في الميزانية المخصصة له.

إن بناء عالم يسوده السلم والأمن يتوقف على قيام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالالتزام بتعهداتها بشأن نزع الأسلحة وتمكين الأمم المتحدة من تلقي الموارد المالية اللازمة ليتسنى لها الاضطلاع بمهامها المتمثلة في إشاعة ثقافة السلام في جميع أنحاء العالم.

من التحديات الأخرى في مجال نزع السلاح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعدم استعراض هذه المشكلة بشكل مهني بسبب التغاضي عن الدول التي تُصنع وتُصدر الملايين من تلك الأسلحة من دون وضع قيود أو رقابة كافية على التصدير. وفي هذا الصدد، ندعو إلى الالتزام الكامل والتنفيذ الأمثل لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع ومكافحة واستئصال الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، وندعو إلى ضرورة تمسك المجتمع الدولي بهذا الصك الهام وتوفير الدعم الدولي الكامل له.

مما يثير قلقنا العميق أيضاً انتشار الألغام الأرضية والألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية، كتلك التي زرعتها إسرائيل في جنوب لبنان والتي ما زالت تقتل المدنيين وتصيبهم بعاهات دائمة. لذلك قمنا بالتوقيع على إعلان ويلنغتون للذخائر العنقودية الصادر عن مؤتمر دبلن.

تؤمن دولة قطر بأن السبيل الوحيد لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وصون السلم والأمن الدوليين يتمثل في التوصل إلى معاهدة متعددة الأطراف وأن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، له دور رئيسي في التفاوض بشأن معاهدة متعددة الأطراف لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

إن دولة قطر حريصة كل الحرص على تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتفعيل الركائز التي تستند إليها المعاهدة، وهي عدم الانتشار، ونزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونؤكد في هذا الخصوص على عدم جواز المساس بحق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وعدم

وضع العقبات أمام الدول الأطراف غير النووية في المعاهدة في سعيها لتطوير قدراتها النووية للأغراض السلمية.

تؤكد دولة قطر على أهمية اتخاذ تدابير فعّالة تُسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين، مع الأخذ في الاعتبار مبادئ حق الدول في اقتناء وسائل الدفاع عن النفس وسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والنظر إلى خصوصية كل منطقة ومعطياتها المتعلقة بالأمن والدفاع.

كما تعيد دولة قطر التأكيد على موقفها وموقف المجموعة العربية بشأن انعقاد مؤتمر ٢٠١٢ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن وتحديد تاريخ جديد لانعقاد المؤتمر. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن التأخر في تحديد تاريخ انعقاد هذا المؤتمر سيثير شكوكاً حول حسن نية الدول الحائزة للأسلحة النووية في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. كما سيكون له تأثير سلبي على معاهدة نزع السلاح النووي ومنع الانتشار.

إن الهدف المتمثل في بناء عالم ينعم بالاستقرار والأمن ونبذ العنف سيظل هدفا بعيد المنال، ما دامت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء تُؤثر الشعور بالأمان الزائف الذي قد يولده تكديس المزيد من الأسلحة كبديل عن الأمان الحقيقي الذي تضمنه ثقافة السلام وإشاعة التآخي والتعاون بين الشعوب. إذا كانت القوة العسكرية تجلب التفوق الجغرافي السياسي، فإن السلام يحقق الازدهار الاقتصادي والاستقرار.

السيد البطاينة (الأردن): سيدي الرئيس، أود في بداية كلمتي أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، وأتقدم أيضاً بالتهنئة لبقية أعضاء المكتب. يثق وفد بلادي ثقة تامة بحسن إدارتكم لأعمال اللجنة. فبما تتمتعون به من خبرة ستحقق اللجنة المزيد من التقدم والنجاح في أعمالها.

لا يفوتني أن أعبر عن تقديري لسلفكم الممثل الدائم لإندونيسيا على جهوده وإدارته لأعمال هذه اللجنة، خلال أعمال الدورة الماضية. كما أنتهز هذه الفرصة لتقديم شكر بلدي للسيدة أنغيلا كين الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح وإلى جميع أعضاء مكتب نزع السلاح على جهودهم.

يضم وفد بلدي صوته إلى البيان الذي ألقاه سعادة مندوب مملكة البحرين بالنيابة عن المجموعة العربية وكذلك البيان الذي ألقاه سعادة السيد ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/68/PV.3).

ينطلق الأردن في موقفه من نزع السلاح ومنع الانتشار، من إيمانه الراسخ بضرورة حل النزاعات بالطرق السلمية لتجنب الكوارث الإنسانية وعليه، فقد كان الأردن من المبادرين للمصادقة على جميع الاتفاقيات الرئيسية المتعلقة بنزع السلاح ومنع الانتشار، كما يؤكد الأردن تمسكه الكامل بالتزاماته المنصوص عليها في هذه الاتفاقيات، ويشدد على الحاجة إلى تثبيتها وضمان عالميتها، وحث الدول التي لم توقع عليها، أو لم تنضم إليها، على فعل ذلك.

يرحب الأردن بعقد الجمعية العامة للاجتماع الرفيع المستوى بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر المعني بنزع السلاح النووي (انظر A/PV.68/PV.11)، ونأمل في أن يشكل هذا المؤتمر نواة للتوصل إلى نزع الأسلحة النووية. وللمضي قدما بتحقيق هذا الهدف النبيل، يدعو الأردن الدول الأعضاء إلى دعم حركة عدم الانحياز، المتعلق بتحديد يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر من كل عام، كيوم عالمي لنزع السلاح النووي. وندعو الدول الأعضاء إلى الانخراط الإيجابي والمشاركة الفعالة في المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار الذي ستقدمه حركة عدم الانحياز بخصوص هذا الموضوع خلال الدورة الحالية، والذي نأمل في أن يحظى بدعم الدول الأعضاء له، ويدعو وفد بلدي جميع الدول الأعضاء الأطراف في معاهدة عدم

انتشار الأسلحة النووية إلى المشاركة الفعالة والإيجابية والتحلي بالمرونة وتجاوز العقبات لاستئناف المفاوضات للتحضير للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، وصولا إلى تطبيق المعاهدة حفاظا على مصداقيتها، ونؤكد ضرورة دعوة الدول التي لم تصادق على المعاهدة بعد، إلى المضي قدما في ذلك، ومن هذا المنطلق، نؤكد حق الدول في امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، كما جاء في المعاهدة. وشارك الأردن في مؤتمر قمة الأمن النووي الذي دعا إلى عقده الرئيس باراك أوباما في شهر نيسان/أبريل عام ٢٠١٠ في واشنطن، حيث أكد جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم في هذا المؤتمر استعداد الأردن للتعاون مع جميع الأطراف في المعاهدة، والرغبة في منع وصول المصادر أو المواد النووية لأطراف غير مسؤولة أو منظمات إرهابية، وقد يتحقق مثل هذا التعاون على شكل آلية دولية لتبادل المعلومات حول نشاطات مثل هذه الجماعات غير المسؤولة، لإحباط مخططاتها الغادرة في مهدها.

ومن هذا المنطلق، يؤكد الأردن تأييده لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠ (٢٠٠٤). إن الحالة المتوترة في الشرق الأوسط التي تحظى باهتمام الأسرة الدولية حاليا، لا بد أن تلفت الاهتمام أيضا إلى أهمية التقدم في جهود تطبيق القرار الخاص بالوصول إلى شرق أوسط خال من الأسلحة النووية، وأنه سيكون لتحقيقه أثر كبير على الوصول إلى الأمن والسلم الدوليين، واستقرار المنطقة. لذلك، يأسف وفد بلدي لعدم انعقاد المؤتمر المؤجل منذ عام ٢٠١٢، المعني بتأسيس منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية تنفيذا لخطة عمل مؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٠، وذلك لأسباب وحجج واهية، وندعو إلى ضرورة عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن خلال العام الحالي، ويجدد وفد بلدي تأكيده توفر الإرادة السياسية لديه للمشاركة الفعالة في هذا المؤتمر. كما نجدد دعوة إسرائيل إلى الانضمام إلى المعاهدة وإخضاع منشآتها النووية كاملة لنظام الضمانات الشاملة الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحذر من أي تأخير في عقد المؤتمر أو وضع شروط مسبقة للمشاركة فيه، سيجعل من المعاهدة مصدر عدم استقرار في الشرق الأوسط، حيث ستنال من مصداقية المعاهدة، ومن مضمون الالتزامات الدولية في هذا المجال.

يدعو الأردن وهو من أوائل الدول التي صادقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الدول وخاصة الدول المدرجة في المرفق الثاني للمعاهدة التي لم تصادق بعد على هذه المعاهدة إلى الإسراع بالانضمام والتصديق عليها، لدخول المعاهدة حيز النفاذ. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن الأردن سيستضيف في أواخر عام ٢٠١٤ تدريبا ميدانيا لمحاكاة عملية تفتيش في الموقع، تنطوي على التفتيش الموقعي للبحث الدقيق في منطقة معينة للحصول على أدلة على حدوث انفجار نووي أو لا.

في مجال إزالة الألغام، فإن الهيئة الوطنية لإزالة الألغام والتأهيل الأردنية هي الجهة المسؤولة عن كافة الأعمال والبرامج المتعلقة باتفاقية أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد، وتطهير جميع مخلفات الحروب على أراضي المملكة. وقد أخذت الهيئة على عاتقها إزالة كافة الألغام والتوعية من مخاطرها، ومساعدة الضحايا وتطهير مخلفات الحروب بالتعاون مع القوات المسلحة الأردنية، حيث قامت الهيئة وتقوم بعقد دورات متخصصة في إدارة برنامج الألغام وضمان الجودة على المستويين العالمي والعربي، حيث تم إطلاق الخطة الجديدة للأعوام ٢٠٠٩ – ٢٠١٥ التي تضمنت مجمل مشاريع الهيئة، علما بأن الأردن مصادق أيضا على معاهدة حظر الألغام.

أخيرا، يوفد بلدي سيدي الرئيس تأكيد دعمه الكامل لأعمال اللجنة الأولى ويتطلع للعمل مع الجميع بشكل وثيق، ويأمل في تحقيق نجاح متميز لأعمالنا تحت قيادتكم خلال هذه الدورة.

السيد نيازاليف (قيرغيزستان) (تكلم بالإنكليزية): إسمحوا لي أولا وقبل كل شيء، أن أهنئكم سيدي، على غرار المتكلمين السابقين، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ونقدم تهانينا أيضا إلى أعضاء المكتب الآخرين. كما نؤكد لكم تعاوننا ودعمنا الكاملين فيما يخص أداء بواجبكم الهام.

لا تزال المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، المسائل الأكثر إلحاحا على جدول أعمالنا. وبوصف قيرغيزستان عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، فإنها تولي أهمية قصوى لنزع السلاح الشامل والكامل، كوسيلة لتحقيق السلم والأمن الدوليين. وتشكل المفاوضات الجارية المتعلقة بنزع السلاح ونظام عدم الانتشار، إحدى الأولويات الرئيسية لسياستنا الخارجية، ونحن على استعداد للإسهام في تلك العمليات.

ولا يزال نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، يشكلان الموضوع الرئيسي للجهود الدولية، التي تقع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في صلبها. ونأمل أنه بناء على المناقشات الموضوعية التي جرت خلال الدورتين الأولى والثانية اللتين عقدتهما اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في فيينا وجنيف، ستساعد على التوالي الدورة الثالثة المقبلة، التي ستعقد في نيويورك في عام ٢٠١٤، على تمهيد الطريق لإنجاح المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في عام ٢٠١٥. إننا نتطلع إلى التقارير التي تقدمها الدول الأطراف في المعاهدة، وخاصة تلك التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية، فيما يتعلق بالإجراءات الملموسة التي اتخذتها، أو تعتزم اتخاذها لتقليص جميع فئات الأسلحة النووية بطريقة شفافة ولا رجعة فيها.

ويحيط وفد بلدي بأسف بعدم عقد المؤتمر المعني بإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وجميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها الأخرى. حيث يمكن أن يشكل المؤتمر معلما في مجال نزع السلاح، وأن يمثل إسهاما في إحلال السلام في منطقة تسودها التوترات.

إننا نعرب عن قلقنا الشديد جراء استخدام الأسلحة الكيميائية في التراع المسلح في سوريا. وترحب قيرغيزستان بانضمام سوريا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، جنبا إلى جنب مع تدميرها في وقت لاحق لمخزونات أسلحتها الكيميائية تحت إشراف دولي.

وتعتبر قيرغيزستان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أحد الصكوك الدولية الأساسية والفعالة في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وبناء على وجهة النظر هذه، وقعت جمهورية قيرغيزستان على المعاهدة في عام ١٩٩٦، وصدقت عليها في عام ٢٠٠٣.

ونولي أهمية خاصة للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ على وجه الاستعجال. ونضم صوتنا إلى الأصوات الأخرى التي تناشد جميع الدول إثبات التزامها بإنهاء التجارب النووية. ونحث الدول المدرجة في المرفق الثاني التي يلزم تصديقها على المعاهدة، على أن تفعل ذلك دون مماطلة. ويتطلع وفد بلدي إلى تنشيط مؤتمر نزع السلاح في جنيف، الذي ما زال يحرز تقدما ضئيلا في أعماله، مما يترتب عنه تأخير إجراء المفاوضات على عدد من المسائل الرئيسية، بما في ذلك نزع السلاح النووي، وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، علاوة على ضمانات الأمن السلبية. ونحث جميع الدول على إبداء الإرادة السياسية اللازمة لضمان وفاء آلية نزع السلاح بولايتها.

إن الضمانات الدولية والحماية المادية للمواد والمنشآت النووية هي خط الدفاع الأول ضد الإرهاب النووي. وجمهورية قيرغيزستان تدعم الجهود الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بغية مواجهة التحديات المتعلقة

بالانتشار التي تشكلها الأطراف الفاعلة من غير الدول. وفي ذلك الصدد، قامت حكومة قيرغيزستان، بدعم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولجنة مجلس الأمن ١٥٤٠ ومكتب شؤون نزع السلاح، باعتماد خطة عمل وطنية في وقت سابق من هذا العام بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر البلدان والمنظمات التي قدمت لنا المساعدة في تنفيذ خطة العمل الوطنية لدينا، ونعرب عن استعدادنا لمواصلة التعاون في ذلك الصدد.

من المعروف جيدا أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أمر حاسم لتحقيق هدفنا المتمثل في تحقيق نزع السلاح النووية وعدم انتشار الأسلحة النووية. وجمهورية قيرغيزستان تفتخر ببدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، في عام ٢٠٠٩. ونتطلع إلى إجراء حوار بناء مع الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن بروتوكول حول ضمانات الأمن السلبية، ونرحب بما استجد من تطورات مؤخرا في ذلك الصدد.

وتولي قيرغيزستان أهمية بالغة للتخفيف من الأضرار البيئية، الآن وفي الماضي، الناجمة عن تعدين اليورانيوم والعملية اللاحقة المتمثلة في إنتاج الوقود النووي. وقد أثيرت تلك المسألة في المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ و ٢٠١٠. وما زالت إعادة تأهيل نخالة تعدين اليورانيوم وتأمين سلامتها، وهي التي يبلغ مجموعها اليوم أكثر من ٨ ملايين متر مكعب على أراضينا، من بين أكبر مشاكل قيرغيزستان. ومما يزيد الحالة استفحالا، وقوع معظم الرواسب في مناطق تتعرض للزلازل والفيضانات ويرتفع فيها مسنوب المياه الجوفية، وقرب ضفاف الأنهار التي تشكل أساس إمدادات المياه في آسيا الوسطى. والحلول غير الفعالة سيكون لها أثر سلبي على ملايين الأشخاص في آسيا الوسطى. وفي ذلك الصدد، قدم وفد قيرغيزستان مشروع قرار بشأن دور المجتمع الدولي في منع خطر الإشعاع في آسيا الوسطى، لكي تنظر فيه اللجنة الثانية. ونناشد أعضاء الأمم المتحدة تأييد مشروع القرار.

وفي الختام، أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن وفد بلدي على استعداد للمشاركة مشاركة فعالة في عمل اللجنة الأولى بغية تحقيق نتائج جيدة وأهدافنا المشتركة.

السيد بالسيف (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): بادء ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب، على انتخابكم. وأوؤك لكم كامل تعاون الدانمرك ودعمها.

تؤيد الدانمرك تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/68/PV.3). وبينما تتحرك آلية نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف ببطء عادة، وبالنظر إلى قلة الأحداث الكبيرة التي قد تثير انتباه الصحافة العالمية، فإن هذا العام كان عاما مختلفا. لقد شهدنا تحقيق إنجازات هائلة مثل اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة في الجمعية العامة، في ٢ نيسان/أبريل، وقد بلغ عدد الموقعين عليها الآن ١١٣ بلدا، فضلا عن الدبلوماسية الممتازة والسريعة التي أدت إلى قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٢٧ أيلول/سبتمبر، واعتماد مجلس الأمن لاحقا للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي سيعى إلى إنفاذ نزع ترسانة سوريا من الأسلحة الكيميائية.

غير أننا واجهنا بعض الأمثلة الصارخة على عدم الامتثال للالتزامات القائمة منذ أمد طويل، بل جرائم حرب شنيعة اقترفت باستخدام تلك الأسلحة التي كنا نعتقد أننا تخلصنا منها في مزبلة التاريخ. أولا وقبل كل شيء، ذكرنا بأن صياغة واعتماد النصوص القانونية والقرارات عمل غير مكتمل. وينبغي أن نركز أيضا على التنفيذ والامتثال. ومنظومة الأمم المتحدة تواجه التحديات في ذلك الصدد، وستظل كذلك

في السنوات القادمة. وستكون تلك المشكلة محور تركيز الدبلوماسية الدانمركية.

وأود أن أتناول ثلاث مسائل تثير قلق الدانمرك على نحو خاص، وهي، استمرار الجمود في المحادثات المتعددة الأطراف لنزع السلاح، وانتشار أسلحة الدمار الشامل واستخدامها، وتنظيم تجارة الأسلحة التقليدية.

أولا، تتشاطر الدانمرك الهدف المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ونعتقد أننا نستطيع بلوغ ذلك الهدف باتباع نهج تدريجي نتفق في إطاره، من زوايا عديدة ومن خلال عملية جامعة، على إزالة دور هذه الأسلحة وأهميتها ومشروعيتها، حتى نصل في نهاية المطاف إلى القضاء عليها تماما. وسيكون من بين هذه الركائز الجديدة التي سنرحب بها، شروع الولايات المتحدة وروسيا في النظر في إمكانية القيام بتخفيضات للأسلحة النووية غير الاستراتيجية، مثلما ذكر الرئيس أوباما في الخطاب الذي ألقاه في برلين. لكننا نحتاج أيضا إلى إطار شامل وفعال للمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح بمشاركة كاملة وفعالة من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، فضلا عن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وللأسف، مؤتمر نزع السلاح لا يحقق النتائج. وبالتالي، وبعد أكثر من عقد من الإحباط، اتفقنا في العام الماضي على ثلاثة تدابير هامة لمحاولة إيجاد زخم جديد، أي، الفريق العامل المفتوح باب العضوية، الذي عقد اجتماعا في جنيف من أيار/مايو إلى آب/أغسطس؛ والاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي، الذي عقد قبل أسبوعين (انظر A/68/PV.11)؛ وفي العام المقبل، إنشاء فريق خبراء حكوميين للنظر في معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأغراض النووية والمواد النووية المتفجرة الأخرى. وبينما نؤيد تأييدا تاما هذا الفريق، نعتقد أنه بإمكاننا فعلا الآن أن نستخلص أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية، لا سيما برئاسة السفير مانويل دينغو، كان ناجحا~ ليس فحسب في التوصل إلى اتفاق بل في وضع نهج جديدة وتحديد أوجه الخلاف التي ينبغي حلها. ونشكر من شارك مشاركة بناءة في ذلك.

وكما فعلنا في الماضي، فإن الدانمرك ستضم صوتها إلى البيان الذي سيدلي به ممثل نيوزيلندا، معربين عن بالغ القلق إزاء الآثار الإنسانية المدمرة والمباشرة والطويلة الأجل التي قد تترتب عن استخدام الأسلحة النووية. ويسرنا أن عدد البلدان المؤيدة للبيان قد تزايد. ونرى أن النهج الثلاثي المسارات نهج يكمل الآليات المتعددة الأطراف أو الثنائية القائمة لنزع السلاح وعدم الانتشار، ولا يروم تقويضها. كما أنه لا يروم تفسير القانون الإنساني الدولي. وهدفنا هو تعزيز الوعي من خلال مناقشة تقوم على الوقائع، وبالتالي، تعزيز زخم عملنا.

ومن المهم بالقدر ذاته، العمل المتعلق بتنفيذ جميع جوانب برنامج العمل الاستشرافي المتفق عليه في مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما الدعوة إلى عقد مؤتمر بشأن إنشاء مكنقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ونشيد بالعمل الممتاز الذي يقوم به السفير جاكو لاجافا، ونناشد جميع بلدان المنطقة العمل على تنظيم مؤتمر ناجح بصورة منفتحة وبناءة وبدون أي شروط مسبقة.

ثانيا، يجب علينا أن نواجه التهديدات الحقيقية المتعلقة بالانتشار التي تشكلها على أمننا الجماعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران وسوريا وغيرها، بما في ذلك الأطراف الفاعالة من غير الدول، وهو الأمر الذي يتحمل فيه مجلس الأمن مسؤولية رئيسية. وما زالت الدانمرك تؤيد تأييدا تاما قراري مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، ونصر على أن تمتثل جميع البلدان، لا سيما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران وسوريا، امتثالا تاما لقرارات

مجلس الأمن، ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة النووية، والالتزامات الأخرى بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونؤيد تأييدا تاما الجهود المحمودة التي تقودها الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي كاترين آشتن في سياق حكومات بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة+ ٣ سعيا إلى التوصل إلى حل دبلوماسي لمسألة إيران النووية.

مما يشجعنا الجو الأكثر مؤاتاة الذي ساد خلال الجزء الرفيع المستوى، لكننا بحاجة إلى أفعال، وليس إلى أقول، للمضي قدماً.

لقد شهدنا تطورات مقلقة بصفة خاصة في سوريا مع استخدام الأسلحة الكيمائية. ويلقي ذلك بظلال قاتمة على عمل اللجنة. لقد أكد تقرير سيلستروم تأكيدا قويا استخدام الأسلحة الكيمائية ضد السكان المدنيين. لم يكن من ولاية مفتشي الأمم المتحدة إلقاء اللوم على أي أحد في الفظائع المرتكبة يوم ٢١ آب/أغسطس، لكن الكم الهائل من الأدلة القائمة، بالإضافة إلى التقرير، يشير إلى الجناة المحتملين. إن استخدام الأسلحة الكيمائية جريمة حرب، وينبغي ألا يفلت أحد من العقاب.

يدين قرار مجلس الأمن ٢٠١٨ (٢٠١٣)، وهو ملزم قانوناً ونافذ، الهجمات ويدعو إلى مساءلة الجناة عن تلك الجريمة. وفي حال لم يمتثل المسؤولون لما قررته منظمة حظر الأسلحة الكيمائية، فإن قرار المجلس يتوخى رد فعل دولي قوي، حيث سيقوم المجلس في هذه الحالة بفرض تدابير بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وتشجعنا التقارير الأولية الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمة بشأن التعاون الذي أبداه النظام والمعارضة السوريان في تنفيذ قرار المنظمة وقرارات مجلس الأمن. لقد ساهمت الدنمارك مالياً في المهمة الأصعب والأكثر تعقيداً المتمثلة في نقل الأسلحة الكيمائية السورية وتدميرها. وننظر في المزيد من السبل للإسهام بالخبرة والدراية والكفاءات.

ومع انشغالنا بأخطر تحد تشكله الأسلحة الكيمائية للسلام والأمن منذ عقود، يجب ألا ننسى أن العوامل البيولوجية والسمية المستخدمة كأسلحة يمكن أن تشكل خطراً مماثلاً أو ربما أكبر. لن تنفك الدنمرك تسهم في المهمة المشتركة المتمثلة في تعزيز أمن الأسلحة البيولوجية، وتقليص خطر انتشارها، وتحسين حزمة الأدوات المتاحة للأمين العام.

وأخيراً، لكي أختم بملاحظة سعيدة، أشير إلى أننا تمكننا من إنجاز معاهدة تجارة الأسلحة. لقد كان ما جرى في أوائل نيسان/أبريل من تكليل لتسع سنواتٍ من الجهود والمفاوضات حقاً حدثاً لا يُنسى. ونشيد بالجهود الجبارة التي بذلها جميع المعنيين، لا سيما السفيران روبيرتو غارسيا موريتان وبيتر وولكوت. علينا الآن أن نستشرف المستقبل. لا بد من العمل على إنفاذ المعاهدة سريعاً. ويجب أن نعمل على جعلها كونية. ولا بد من المحافظة على سمو معاييرها ونحن نواصل تنفيذها لأقصى مدى ممكن.

للتجارة الدولية غير المنظمة وغير المسؤولة في الأسلحة آثار مدمرة. إنْ تسنى تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة تنفيذاً صحيحاً فإنها سوف تحدث فرقاً حقيقيا في حياة الملايين من الناس حول العالم. وينبغي أن نتخذ خطوات لكفالة ألا يؤدي ما ينتج عن التنفيذ الفعال من تكاليف وعبء إداري إلى تثبيط همة البلدان الأقل نمو، وهم في الغالب الأكثر تضرراً، في الانضمام إلى المعاهدة.

ومما يشجعنا أن الدول المشاركة في ترتيبات واسينار، التي تترأس الدنمرك جلستها العامة هذا العام، قد أعلنت استعدادها لأن تتقاسم الخبرة والدراية المتراكمة لدى ترتيبات واسينار مع البلدان الأخرى إذ تشرع في تنفيذ للمعاهدة.

لقد التزمت الدنمرك في مؤتمر آذار/مارس، بمبلغ ١,٧ مليون دولار لدعم مبادرات بناء القدرات، خاصة في منطقتي الساحل والقرن الأفريقي. والتزمت الدنمرك بنحو ثلثي ذلك المبلغ من خلال مرفق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة، وسُدِّد نصف ذلك المبلغ فعلاً. ونحض الدول الأعضاء على التبرع بسخاء لذلك الجهد المهم المنقذ للحياة.

السيد أحمد (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. ونتطلع إلى دورة مثمرة في ظل قيادتكم المحنكة. ولكم أن تعولوا على تعاون بنغلاديش التام في اضطلاعكم بمسؤولياتكم.

تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز. غير أنني أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

بوصف بنغلاديش عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي، فقد التزمت بنزع السلاح التام، وهو التزام ينبع من التزامنا الدستوري بتعزيز نزع السلاح. يحظى التزامنا بدعم السلم والأمن الدوليين، متمثلاً في مشاركتنا في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، بالاعتراف والإعجاب على نطاق واسع. كما أننا من الموقعين على جميع التدابير ومعاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، والاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

نشعر بالأسى لما نشهده من جمود في الدبلوماسية العالمية المتعددة الأطراف التي تقودها الأمم المتحدة بشأن نزع السلاح. والأمل الحقيقي الوحيد هو معاهدة تجارة الأسلحة، التي من المتوقع أن تضع حداً للتهديد المتمثل في التجارة غير المشروعة في الأسلحة التقليدية. لقد عبرت رئيسة وزرائنا، الشيخة حسينة، عن التزامنا بنزع السلاح بتوقيعها على المعاهدة قبل أسبوعين فقط، وذلك بمناسبة زيارتها الأخيرة للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وبنغلاديش أول بلد في جنوب آسيا يقوم بذلك. ونرجو أن نصدق على المعاهدة حالما تكتمل الإجراءات الرسمية الداخلية اللازمة للتصديق. ونأمل أن تدخل المعاهدة قريباً حيز النفاذ، وأن تضع حداً للتجارة غير المشروعة في الأسلحة التقليدية واستخدامها غير المشروع، اللذين لا يزالان يغذيان العنف، ويؤججان الصراعات القائمة، ويتسببان في خسائر بشرية كبيرة، مما يؤثر على حياة ومعايش المدنيين والناس الأبرياء في الكثير من مناطق العالم.

وكما ذكرنا المرة تلو الأخرى في شتى منتديات نزع السلاح، فإن نزع السلاح النووي مسألة ضرورية لبقاء الجنس البشري وبقاء كوكبنا. ويظل اعتقادنا الراسخ هو أن الأسلحة النووية لا تستطيع أن تكفل الأمن أو السلام المطلقين للبشرية. وللأسف، فإن ثمة حفنة من الدول، التي لا يهمها أمن الأغلبية، لا تزال تملك هذه الأسلحة المدمرة أو تسعى لامتلاكها. غير أن الموارد التي يمكن أن تستخدم في إطعام المحرومين من البشر وتوفير الحياة الكريمة لهم لا تزال تستخدم في ابتكار أسلحة نووية أكثر تطورا بحيث بات بمقدورها إفناء البشرية والعالم. إننا نطلب إلى تلك الحفنة من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقف للحظة وتفكر في حقيقة أنها ظلت تنفق أكثر من ١٠٠ مليار دولار كل عام على أبحاث واختبارات الترسانات النووية الجديدة، بينما يكفي ما متوسطه ٥٠ مليار دولار في العام لخفض معدل الفقر إلى النصف لنحو ٥ مليارات شخص في العالم، والوفاء بجميع الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

ولقد كان من رأينا منذ البداية أنه، ما بقيت الأسلحة النووية، فسيبقى خطر استخدامها والتهديد باستخدامها وانتشارها، واحتمال سقوطها في أيدي الإرهابيين. إن الضمانة المطلقة الوحيدة من خطر الأسلحة النووية هي إزالتها الكاملة.

والدول غير الحائزة للأسلحة النووية لها حق مشروع في الحصول على ضمانات أمنية سلبية، ضمانات ضد أي استعمال للأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها تحت أي ظرف من الظروف. وللأسف، فإن الأحكام الحالية المتعلقة بالضمانات الأمنية السلبية، إن وجدت، لا تفي بالغرض. ويجب أن تُدون في صك قانوني عالمي لكي تصبح أداة فعالة.

وأود أيضا التأكيد على أهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وينبغي إنشاء مناطق من هذا القبيل حيثما لا توجد في الوقت الحالي، بما في ذلك في جنوب آسيا والشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، أهيب بالدول الحائزة للأسلحة النووية أن تصدق على البروتوكولات ذات الصلة الملحقة بجميع المعاهدات المنشئة لهذه المناطق وأن تسحب أي تحفظات أو إعلانات تفسيرية تتعارض مع أهداف تلك المعاهدات ومقاصدها وأن تحترم وضع هذه المناطق باعتبارها مناطق خالية من الأسلحة النووية.

عندما أنشئت الأمم المتحدة في منتصف الأربعينيات من القرن الماضي، هزت أهوال هيروشيما وناغازاكي ضمائرنا بقوة لدرجة أن أول قرار تتخذه الجمعية العامة دعا إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وقد مر ٦٧ عاما على اتخاذ القرار ١ (د-١). وللأسف، فإن البشرية اليوم ما زالت تواجه، كما كان الحال آنذاك، خطرا لم يسبق له مثيل هو خطر إبادة نفسها نتيجة التنافس على تكديس كميات هائلة من الأسلحة النووية تكفي لتدمير كل مظاهر الحياة على وجه الأرض. وآن الأوان لإبرام اتفاقية شاملة، ستكفل تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وقد أعرب العديد من قادة العالم عن هذه الآراء خلال أول اجتماع رفيع المستوى على الإطلاق للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي، والذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وفي هذا الصدد، تؤيد بنغلاديش تأييدا كاملا إجراءات المتابعة المقترحة للاجتماع والتي ينص عليها مشروع قرار سيجري تقديمه بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والتي تتضمن، في جملة أمور، إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية.

ونحن ملزمون قانونا بالالتزام الدستوري بألا يهدأ لنا بال إلى أن نحصل على ضمان دائم بالقضاء التام على الأسلحة النووية. وما زلنا مقتنعين بأن الأسلحة النووية أو تدابير الردع النووي أو حيازة الأسلحة النووية ليس لها مكان في هيكلنا للأمن الوطني أو في سياستنا العامة. والغرض الوحيد من الطاقة النووية بالنسبة لنا هو استخدامها سلميا بموجب اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما قد يساعد في التكيف مع تحديات التنمية في العديد من البلدان. وفي هذا الصدد، فإن بنغلاديش ستصر على الإشراف الصارم للوكالة التي تتعاون معنا في مجال الاستخدامات السلمية المدنية للتكنولوجيا النووية، لا سيما في قطاعات الزراعة والطاقة والصحة لدينا.

بعد خمسة عقود من النضال ضد التجارب النووية، كانت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أول بصيص أمل للبشرية في السعي نحو إنشاء نظام شامل لعدم الانتشار يمكن التحقق منه عالميا من خلال فرض حظر على جميع التفجيرات النووية. وبدءا باعتماد المعاهدة، أظهرت بنغلاديش، وهي من دول المرفق ٢، إيمانها الكامل بذلك النشاط حيث كانت أول بلد من بلدان جنوب آسيا يوقع على المعاهدة في عام ١٩٩٥ ويصدق عليها في عام ٢٠٠٠. ولا تزال بنغلاديش من المناصرين بقوة لدخول المعاهدة حيز النفاذ على الفور. ونحن نضم صوتنا إلى الأصوات القوية للدول الـ ١٨٣ غير الحائزة

للأسلحة النووية والدول الـ ١٦١ الأطراف في المعاهدة. وفي معرض المحاججة باسم البشرية، ندعو جميع البلدان الثلاثة عشر التي لم توقع على المعاهدة والبلدان الخمسة والثلاثين التي لم تصدق عليها بعد إلى أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير. ولا يزال عدم تصديق دول المرفق ٢ الثماني المتبقية على المعاهدة هو العقبة الوحيدة أمام دخول المعاهدة حيز النفاذ وأمام فرض حظر دائم على التجارب النووية ينطبق على الجميع في كل مكان. وإضفاء الطابع العالمي على المعاهدة ودخولها حيز النفاذ في وقت مبكر أمر بالغ الأهمية لتحقيق هدفنا المتمثل في إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

لا يزال مؤتمر نزع السلاح في حالة جمود منذ عقود حتى الآن، وذلك في إهدار للموارد القيمة وللوقت. وكانت أخر مرة اتفقنا فيها عليها التفاوض في المؤتمر في عام ١٩٩٦ لإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتي اعتمدتها الجمعية العامة. إلا أنها لم تدخل حيّز النفاذ بعد. ومنذ ذلك الحين، ظل المؤتمر في حالة ركود ولم يتمكن من الاضطلاع بهذا العمل الحساس، وذلك أساسا بسبب المصالح الخاصة لقلة من الدول الأعضاء. كما لم يتحقق أي تقدم ملموس في المفاوضات الرامية إلى إبرام معاهدة غير تمييزية يمكن التحقق منها بفعالية على الصعيد الدولي لحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض استخدامها في الأسلحة النووية، بما في ذلك المخزونات الموجودة. ويجب وضع حد لذلك. ومن الضروري تنفيذ تدخلات عملية لضمان تعزيز مؤتمر نزع السلاح لشرعيته ومصداقيته بالخروج من المأزق الحالي والشروع في أعماله الموضوعية.

بعد الانضمام إلى البروتوكول ٥ والمادة ١ المعدلة، تكون بنغلاديش قد انضمت بالكامل الآن إلى البروتوكولات الملحقة باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة. ولا تزال بنغلاديش ملتزمة بنظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية وتولي أهمية للتنفيذ الكامل لأحكام تلك الاتفاقية.

ونحن نركز على تدابير بناء الثقة بصفتنا دولة طرفا في اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وبنغلاديش تطالب بوضع حد لاستعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد بطابعها اللاإنساني.

وتولي بنغلاديش أهمية كبيرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد قدمت بنغلاديش، فور التصديق على الاتفاقية في عام ١٩٩٧، إعلانا منفصلا بخصوص الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها. وللوفاء بالالتزامات بموجب الاتفاقية، أقر برلماننا قانون حظر الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠٠٦. وبعد ذلك، أنشأت بنغلاديش البديل الوطني لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونعتقد أن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن جانب أي طرف، سواء من الدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول، أمر غير مقبول، وأنه يجب إدانة أي انتهاك للقوانين الدولية المتعلقة بمكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية. وكشفت الأحداث التي وقعت مؤخرا وأدت إلى استخدام هذه الأسلحة عن الحاجة الملحة أكثر من أي وقت مضى إلى تدمير جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية في العالم والقضاء عليها تماما في أقرب وقت ممكن.

تعتبر بنغلاديش الفضاء الخارجي جزءا من التراث المشترك للبشرية وتهيب بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتجنب عسكرة الفضاء الخارجي. ونرى أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح إحراز تقدم في هذا المجال الهام للغاية، استنادا إلى العمل البناء المنجز حتى الآن.

وختاما، فإن التاريخ يدلنا على صعوبة السعي إلى نزع السلاح من خلال العمل المتعدد الأطراف. وبينما أصبحت التحديات المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي معقدة

ومتشابكة بصورة متزايدة، يجب علينا أن نتعلم كيفية إنجاح تعددية الأطراف من أجل إيجاد عالم أكثر أمنا. ويحدونا أمل صادق أن تسهم مساعينا الجماعية في اللجنة الأولى في استخدام آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين من أجل تحقيق الفعالية في تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح.

السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، فضلا عن تهنئة الأعضاء الآخرين في المكتب. إن سان مارينو على استعداد لدعم عمل اللجنة، وتتطلع لعقد دورة مثمرة جدا.

إن سان مارينو تؤمن بالقضاء التام على جميع الأسلحة النووية. ويظل تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والتنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يشكلان حجر الزاوية في مجال السياسات العامة المتعلقة بنزع السلاح النووي.

ونحن ممتنون للولايات المتحدة والاتحاد الروسي، اللذين يمتلك كلاهما ٩٠ في المائة من ترسانة الأسلحة النووية في العالم، لتقليصهما مخزوناتهما. وستتصدر قيادتهما نزع السلاح النووي. وأنا متأكد من أن باقي الدول الحائزة للأسلحة النووية ستحذو حذوهما.

كما أننا نشيد بالجهود المشتركة التي يبذلها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة فيما يخص القضاء على الأسلحة الكيميائية السورية، ونتطلع إلى التدمير الكامل لتلك الترسانة، في وقت قصير، تحت إشراف الأمم المتحدة. وقد صدم استخدام هذه الأسلحة المدمرة ضد السكان المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، حكومة وشعب سان مارينو.

ويساور سان مارينو قلق بالغ جراء انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولا يمكن أن يؤدي الانتشار إلا إلى احتمال حصول أطراف فاعلة من غير الدول على تلك الأسلحة. ولذلك السبب، يتعين علينا بصورة جماعية، من خلال الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، تفادي وقوع مثل هذا السيناريو المأساوي.

إن سان مارينو تشيد باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة، بوصفها خطوة هائلة تتخذها الجمعية العامة من أجل تنظيم ومراقبة الاتجار بالأسلحة. وستنقذ المعاهدة العديد من الأرواح وتحد بشكل كبير من المعاناة الإنسانية.

في بيئة اليوم التي تتسم بازدياد عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في جميع أنحاء العالم، من المهم للغاية تعجيل الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والأمانة العامة بعملية تفكيك جميع أسلحة الدمار الشامل.

ولمعالجة التحديات العالمية الجديدة، يتعين علينا إظهار عزم أقوى. وتعبر سان مارينو، التي تؤمن إيمانا حقيقيا بالحلول السلمية للنزاعات من خلال الحوار والتفاوض، عن سرورها البالغ بالإنجازات التي تحققت خلال هذا العام، في مجال نزع السلاح. دعونا نواصل على هذا الطريق. وإنني على ثقة بأن اللجنة ستستفيد من الزخم الإيجابي، وسوف تسير بنا إلى الأمام فيما يخص زيادة تحسين برنامجنا الخاص بنزع السلاح.

السيد إمنادز (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن استهل كلمتي بتهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وأتقدم بالتهاني أيضا إلى سائر أعضاء المكتب. إننا نتطلع إلى رئاستكم المقتدرة والحكيمة. اسمحوا لي بأن أؤكد لكم بأن وفد جورجيا سيدعم مساعيكم ويساعدكم فيها.

وبينما ندين مرة أخرى استخدام الأسلحة الكيميائية، ترحب جورجيا بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمعالجة هذه المسألة في سوريا، وتعتبر الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في جنيف في أيلول/سبتمبر تطورا إيجابيا. ولكن في الوقت

ذاته، فإننا نتوقع أن تفي الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على وجه السرعة بولاياتها بنجاح.

يذكرنا استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا بقوة بالسبب الذي يضع التزاما على المجتمع الدولي بتكثيف جهوده الرامية إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل، بجميع أشكالها، ومن جميع الترسانات العسكرية. وفي ضوء ذلك، اسمحوا لي مرة أخرى أن أؤكد أنه بالرغم من الفهم الواسع النطاق، بأن الأسلحة النووية لا تزال تشكل تهديدا لوجود البشرية، لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوصفها حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي، تفتقر إلى العناصر الهامة لتقدم استجابة شاملة على التحديات التي نواجهها جميعا.

وينبغي أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، باعتبارها صكا حيوي الأهمية يسهم في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. وتواصل جورجيا، من جانبها، التعاون بشكل فعال مع الأمانة التقنية المؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، من أجل تعزيز نظام الرصد والتحقق.

ولا يزال منع مخاطر الإرهاب النووي، وتعزيز الأمن من خلال توفير مرافق تخزين آمنة للمواد المشعة على رأس أولويات بلدي. لقد انضممنا إلى المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، وندعم بقوة توحيد جهود المجتمع الدولي الرامية إلى مكافحة الحيازة غير المشروعة للمواد النووية والمواد المشعة واستخدامها ونقلها.

ونعرب عن أسفنا لاستمرار المنتديات الدولية لنزع السلاح، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح، في عدم تنفيذ الولايات المنوطة بهم. إن جورجيا تؤيد جميع الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط الأطر المتعددة الأطراف لنزع السلاح. وقد يؤدي المزيد من التسويف إلى تراجع ثقة المجتمع الدولي في مؤتمر نزع السلاح. لذلك، يمكن أن يقدم، تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، الذي اجتمع في جنيف هذا العام، فرصة تشتد الحاجة إليها، من أجل المضي قدما.

وتتفق جورجيا تماما مع النُهج المشتركة التي يتبعها المجتمع الدولي إزاء مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية. ويمثل النشر غير المكبوح، والتراكم المفرط للأسلحة التقليدية والذخائر، تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. بسبب الحالة الأمنية المعروفة بشكل جيد في جورجيا، فإننا ننظر في إنشاء آلية فعالة وملزمة قانونا، تهدف إلى الحد من تدفق الأسلحة بشكل غير مشروع، حيث أن ذلك يشكل مسألة تكتسي أهمية أساسية بالنسبة لنا.

إن جورجيا تعتقد بأن اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة الملزمة قانونا، والرامية إلى تنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية، إنجازا دبلوماسيا تاريخيا، وبأنه يمثل حقا نصرا لشعوب العالم. إننا مقتنعون بأن للمعاهدة إمكانيات حقيقية للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة، والإسهام بشكل حقيقي في تحقيق الأهداف الإنسانية، وتعزيز السلم والأمن العالميين إجمالا. ونشيد بالأحكام ذات الصلة من الوثيقة، على سبيل المثال المادة ٧، التي تطلب من جميع الدول الأطراف أن تأخذ في الحسبان اعتبارات الأمن البشري في تقييماتها ذات الصلة، بخصوص ما إذا كان من شأن الأسلحة المصدرة، الإسهام في إحلال السلام والأمن أو تقويضهما، وعدم الإذن بالتصدير في حال وجود خطر كبير بحدوث آثار سلبية.

وفي ضوء ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن دعم جورجيا لمقترح سويسرا الداعي لاستضافة أمانة معاهدة تجارة الأسلحة المستقبلية في جنيف.

ولأن جورجيا من بين الدول التي أطلقت العملية التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، جنبا إلى جنب مع العديد من الدول الأخرى، فإنها تضع حاليا اللمسات الأخيرة على الإجراءات الداخلية اللازمة، لضمان الانضمام إلى تلك الوثيقة التاريخية في الوقت المناسب.

بالإضافة إلى التهديدات القديمة التي ما فتئنا نواجهها منذ العديد من السنوات والعقود، ظهر في الآونة الأخيرة تهديد جديد هو الهجوم الإلكتروني، وهو آخذ في التطور بشكل سريع. في هذه المرحلة من العولمة، يساورني الشك في فهمنا الكافي لأثرها المحتمل على عالمنا المترابط. وبالتالي، فإننا نفتقر إلى الأدوات اللازمة للتصدي على نحو ملائم للتحديات الناجمة عن الهجمات الحاسوبية. وتعتقد جورجيا بأنه من واجب الأمم المتحدة واللجنة الأولى، الخوض في هذه المشكلة، والإسهام في نهاية المطاف، في توفير المنتدى المناسب، والصكوك والآليات ذات الصلة من أجل القضاء على التهديدات الإلكترونية.

بينما أتكلم، لا يزال ٢٠ في المائة من بلدي تحت الاحتلال العسكري غير المشروع، مما يشكل تهديدا خطيرا لأمن بلدي ورفاه مواطنيه.

وقد تزايدت التعزيزات العسكرية الروسية بشدة في أعقاب الاجتياح الذي حصل في عام ٢٠٠٨ في انتهاك مباشر لاتفاق وقف إطلاق النار المكون من ٦ نقاط. وبالإضافة إلى ذلك، وما دامت الآليات الدولية غائبة تماما في الأراضي المحتلة، فلا توجد ضمانات بأن الترسانة العسكرية، بما في ذلك أخطر نظم الأسلحة، لا يمكن نقلها إلى الجماعات الإرهابية أو الإجرامية.

واسمحوا لي أيضا أن أشير إلى بعض أهم التطورات الأخيرة. على الرغم من المبادرات السلمية الجورجية الرامية إلى تحسين العلاقات مع جارها الشمالي، بدأت قوات الاحتلال عملية واسعة النطاق لتركيب أسوار وحواجز من الأسلاك الشائكة على طول خط الاحتلال. وفي الأشهر الأخيرة، زادت تلك العملية واتسع نطاقها. وحتى الآن، بلغ الطول الإجمالي لحواجز الأسلاك الشائكة في وسط جورجيا ٣٥ كيلومترا، والعملية مستمرة. وفي العديد من الأماكن، تترك حواجز الأسلاك الشائكة منازل السكان المحليين وأراضيهم الزراعية على الجانب المقابل من خط الاحتلال، مما يسفر عن عواقب إنسانية وخيمة.

وبالمثل في أبخازيا، جورجيا، جرى بالفعل حفر خنادق بطول ٣ كيلومترات مع إقامة تحصينات وهياكل هندسية على طول خط الاحتلال. واقترنت الموجة الأخيرة من عمليات ”رسم الحدود“ بحوادث تخويف وأعمال عنف ضد السكان المحليين. وأجبرت الأسر على هدم منازلها وترك أراضي الأجداد. إن تركيب حواجز الأسلاك الشائكة في منطقة تسخينفالي قد أثر بالفعل على ٦٥ أسرة من الأسر المحلية، وجعلها تقريبا بلا أرض أو مصدر عيش وأسفر عن موجة جديدة من المشردين داخليا.

إن عملية الاحتلال المستمرة تعزل الأسر والمجتمعات المحلية وتحول دون التواصل بين الناس. الأشخاص المقيمون في المناطق المحتلة والمناطق المتاخمة لها محرومون من حقوقهم وحرياتهم الأساسية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، حرية التنقل والحق في الحياة الأسرية والحق في الحصول على التعليم باللغة الأم وغيرها من الحقوق المدنية والاقتصادية.

نحن مقتنعون بأن الوقت قد حان ليدافع المجتمع الدولي عن المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ومن ثم، فإن اللجنة الأولى، بالإضافة إلى النظر في المبادرات والأفكار لمعالجة المشاكل القائمة في مجالات عدم الانتشار ونزع السلاح، ينبغي أيضا أن تتناول القضايا البالغة الأهمية المتعلقة بالأمن الوطني والإقليمي والدولي.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسيد فياكورتا نوفال الذي يتكلم باسم وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد فياكورتا نوفال (وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لقيادة أعمال اللجنة الأولى، وأن أتمنى لكم كل التوفيق في مهمتكم.

على مدى السنوات الأربع الماضية، تعاونت وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع اللجنة بشأن تنشيط أعمالها، وبشأن وضع جدول أعمال سياسي يتسق مع السياق الدولي الراهن.

وفي هذه المرحلة، يسرنا أن نبلغ اللجنة بأن الدول الـ ٣٣ التي تشكل المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اعتمدت، بتوافق الآراء، القرار المعنون ''الحاجة الملحة إلى نزع السلاح النووي العام والكامل'' خلال جلسات المؤتمر العامة لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في بوينس آيرس، الأرجنتين، في آب/أغسطس.

مر ٤٦ عاما منذ توقيع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على معاهدة تلاتيلولكو، حيث لم تلتزم الدول بإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية فحسب، ولكن أيضا بالهدف النهائي للمنطقة، الذي يتمثل في تحقيق نزع السلاح العام الكامل في مرحلة لاحقة.

يمثل القرار بداية المرحلة اللاحقة المشار إليه في ديباجة المعاهدة ويؤكد الحاجة الملحة إلى بدء المفاوضات للتوصل إلى صك عالمي ملزم قانونا يهدف إلى حظر الأسلحة النووية.

امتثلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لقواعد عدم الانتشار، وقدمت إسهامات ملموسة في عملية نزع السلاح النووي؛ لكن ذلك لا يكفي. وما دامت الأسلحة النووية موجودة في أي مكان في العالم، سنعيش تحت التهديد والقلق من أن أي انفجار، سواء كان عرضيا أو مقصودا، يمكن أن يكون له عواقب إنسانية كارثية على الصعيد العالمي.

لذلك، يجب علينا المضي قدما نحو القضاء على تلك الأسلحة. وتحقيقا لتلك الغاية، من الأهمية بمكان أن تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية بإلغاء دور هذه الأسلحة في سياساتها العسكرية والأمنية.

وفي الوقت نفسه، تحث الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية الدول الموقعة على البروتوكولين الإضافيين الملحقين بمعاهدة تلاتيلولكو على تعديل أو سحب التحفظات أو الإعلانات التفسيرية التي أصدرتها عند التوقيع أو التصديق عليها.

في عام ٢٠١٣، أحرزنا المزيد من التقدم على الصعيدين الإقليمي والدولي. على الصعيد الإقليمي، نود أن نسلط الضوء على الجهود المشتركة بين وكالة حظر الأسلحة النووية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتعزيز الإجراءات المتخذة لصالح نزع السلاح النووي العام والكامل.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى التعاون بهدف ''بلورة موقف مشترك بشأن المسائل المتصلة بنزع السلاح النووي''، على النحو الوارد في البيان الخاص لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن القضاء التام على الأسلحة النووية الصادر في عام ٢٠١١ والذي أعيد تأكيده في إعلان سانتياغو الذي اعتمد في أول مؤتمر قمة لرؤساء دول وحكومات الجماعة الذي عقد في سانتياغو في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير؛ والذي أدرج أيضا في إعلان الجماعة بشأن نزع السلاح النووي الذي اعتمد في بوينس آيرس في ٢٠ آب/أغسطس.

وفي السياق الدولي، نرحب بشدة بأنه، لأول مرة في التاريخ، انعقد اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتزع السلاح النووي، هنا في مقر الأمم المتحدة، في ٢٦ أيلول/سبتمبر (انظر A/68/PV.11). في ذلك الاجتماع، أكدت الرئاسة المؤقتة للجماعة من جديد توافق آراء المنطقة على أن التوصل إلى صك دولي ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية أمر ضروري، حيث أنه يمثل ضمان الأمن الوحيد ضد استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

وبالتالي لا يسعنا إلا أن نتفق كل الاتفاق مع الأمين العام بان كي – مون، الذي أعرب في الجلسة نفسها عن أن،

”قد يشكو البعض من أن نزع السلاح النووي ليس إلا مجرد حلم، ولكن ذلك يتجاهل الفوائد الملموسة للغاية التي سيقدمها نزع السلاح للبشرية جمعاء. ومن شأن نجاح تحقيق نزع السلاح أن يعزز السلم والأمن الدوليين. وأن يحرر الموارد الهائلة التي تشتد الحاجة إليها من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ...، ويعمل نزع السلاح على إذابة طبقة من الخوف تكدر صفو وجود الإنسان.“ (A/68/PV.11).

يمثل اعتماد القرار ٥٦/٦٧ في عام ٢٠١٢ وتنفيذه في عام ٢٠١٣ معلما، حيث أنشأ الفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. ونحن نقدر الجهود التي تبذلها رئاسة الفريق العامل المفتوح باب العضوية، بقيادة كوستاريكا، فضلا عن مشاركة مختلف الجهات الفاعلة في المشاورات، والتقرير المقدم إلى الجمعية العامة (انظر A/68/514). لقد شارك الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية ودولها الأعضاء أيضا في المناقشات.

وعلاوة على ذلك، وفي نفس سياق التطورات الإيجابية، نرحب بحماس بالأعمال التحضيرية التي تقوم بها المكسيك لعقد المؤتمر الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، في نايايريت. ونأمل أن تشارك جميع الدول في تلك المناسبة. ونسلم أيضا بأهمية المؤتمر الأول بشأن هذا الموضوع الذي عقد في أوسلو في آذار/مارس من هذا العام.

وكما هو واضح، كان عام ٢٠١٣ العام الذي بدأ يلوح فيه قوس قزح في أفق عالم خال من الأسلحة النووية. من المؤكد أننا سنعيش في عالم خال من الأسلحة النووية، كما كان الحال قبل عام ١٩٤٥. تلتزم وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ودولها الأعضاء، الآن أكثر من أي وقت مضى، بتلك القضية. وسوف نواصل المشاركة بنشاط على الصعيدين الإقليمي والعالمي لتعزيز التثقيف في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وتنسيق الجهود مع غيرنا من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ومناقشة المبادرات المتعددة الأطراف المفضية إلى المفاوضات بشأن القضاء على الأسلحة النووية وتنسيق الجهود فيما بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لدعم ذلك الهدف.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للأعضاء الذين يرغبون في أخذ الكلمة في إطار ممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الوفود بأن عدد البيانات التي يدلي بها أي وفد ممارسة لحق الرد في أي جلسة يقتصر على بيانين للبند الواحد، وفقا للمقرر ٤٠١/٣٤، وتقتصر مدة البيان الأول على ١٠ دقائق ومدة البيان الثاني على خمس دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أخذ الاتحاد الروسي الكلمة في ضوء البيان الذي أدلى به ممثل جورجيا، الذي يبدو، مرة أخرى، أنه لا علاقة له بالواقع.

إن الوجود العسكري الروسي في دولتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا المستقلتين قانوني، ويتسق مع الاتفاقات الثنائية التي تم التوصل إليها مع كلتيهما، فضلا عن أنه يساعد على كفالة تحقيق السلم والأمن في المنطقة.

وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة حاليا في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية بهدف ترسيم حدود الدولتين المستقلتين، فإننا نلاحظ مرة أخرى أن جمهورية أوسيتيا الجنوبية وجمهورية أبخازيا كلتاهما مستقلتان وتتمتعان بكامل الحقوق التي تخوّل لهما السيطرة على أراضيهما بما ترياه من وسائل ضرورية. كما أن مسألة النظام الحدودي تقع حصريا في إطار اختصاص السلطات في هاتين الدولتين.

واتساقا مع التزاماته الدولية، فإن الاتحاد الروسي وقوات حرس الحدود التابعة له يتوليان القيام بتلك المهام التي عهدها إليهما الطرفان حصريا، بما يتسق مع الاتفاقات الثنائية المبرمة معهما في عام ٢٠٠٩ بشأن الجهود المشتركة في مجال مراقبة الحدود.

ونلاحظ فيما يتعلق بأوسيتيا الجنوبية، أن تدابير مراقبة الحدود المتخذة حاليا ترمي أولا وقبل كل شيء، إلى الحد من عدد الحوادث المرتبطة بالانتهاكات الطائشة للحدود، الناجمة عن تصرفات السكان المحليين من كلا الجانبين، ومن ثمّ القضاء على العوامل التي تؤدي إلى زيادة التوترات على الحدود.

وفي واقع الأمر، فقد انخفضت تلك الحوادث بدرجة كبيرة عقب تنفيذ عمليات مراقبة الحدود، على النحو الذي أكدته بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي في جورجيا، في جملة أمور. وللأسف، فإن وجهة النظر السائدة في الغرب هي أنه يجب عدم الاستماع إلى مثل تلك الحجج أصلا، وأنه لم تبذل أية مساع للتصدي لتلك الحالة. وفي الواقع، فإن من الإنصاف أن نلاحظ أن أصحاب تلك البيانات لم يكفوا عن الإدلاء ببيانات كاذبة فيما يتعلق بالعمليات الحدودية المستمرة في جورجيا.

السيد إيمنادز (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): هناك تناقض واضح بين البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الروسي، والبيان الذي أدلت به القيادة العليا الروسية، التي ذكرت صراحة أنه قد تم الإعداد لمثل هذا السيناريو قبل فترة طويلة من حرب آب/أغسطس، وأن التدريبات العسكرية التي أجريت على الحدود مع جورجيا منذ عدة سنوات قبل عام ٢٠٠٨ توفر دليلا إضافيا آخر على هذه الحقيقة.

مع ذلك، وفي سبيل تجنب أي تحيز فطري من قبل أي من الممثلين الدائمين، أود أن أذكّر بأن هناك تقريرا أعدته البعثة الدولية المستقلة المعنية بتقصي الحقائق المتعلقة بالصراع في جورجيا، برئاسة السفير هايدي تاغليافيني، يتضمن إشارة دقيقة إلى حقائق ما حدث قبل سنوات.

بداية، وبشأن ما يحدث الآن، فإن بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي في جورجيا، لا تزال ممنوعة من الوصول إلى الجانب الآخر من الأسلاك الشائكة، أي الجانب الآخر من خط الاحتلال. وما زال أفراد تلك البعثة موجودين في الجزء الخاضع للسيطرة الجورجية، غير أنه لا يحق لهم الوصول إلى الجانب الآخر.

وقد تعاونت جورجيا تعاونا تاما مع جميع الهيئات الدولية الموجودة في الميدان، بهدف معالجة المشاكل القائمة. غير أن الفراغ الناشئ عن إنهاء ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في عام ٢٠٠٩ ما يزال مستمرا، وما زلنا نعاني من آثاره إلى اليوم.

ولم تدخر جورجيا جهدا لتعزيز قدراتها الرامية إلى تطبيع العلاقات مع روسيا، وأبدت انفتاحا على المناقشات

والمفاوضات الموجهة نحو تحقيق النتائج على أساس من مبادئ القانون الدولي.

وعرضنا في ذلك الصدد، التوقيع على اتفاق بشأن عدم استخدام القوة، وأخيرا وليس آخرا، عمدنا إلى إنشاء مكتب المستشار الخاص لرئيس الوزراء المعني بالحوار مع الاتحاد الروسي. ونحن مصممون على مواصلة السير على ذلك الطريق من أجل التوصل إلى حل دائم وسلمي. ولكن حتى ذلك الحين، علينا جميعا أن نعمل معا من أجل التخفيف من المعاناة الإنسانية الناجمة عن الأسلاك الشائكة المنصوبة حول أراضي جميع القرى في المنطقة.

وأود أيضا أن أشير إلى تعريف معجم (ميريام – ويبستر) Merriam Webster لمصطلح ”الاحتلال“: حيازة قوة عسكرية أجنبية بالقوة لأرض ما وفرض السيطرة عليها. وكما نعلم، فإن الاحتلال لا يؤدي إلى واقع جديد أو إقامة دولة مستقلة جديدة غير. وعلاوة على ذلك، فإن وجود القوات المسلحة الروسية في الميدان بصورة غير مشروعة، إنما هو حقيقة معروفة جيدا وقد أكدها المراقبون الدوليون، بما في ذلك بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي، الموجودة في الميدان. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مواطنون روس بين قادة السلطات الحاكمة في منطقة جنوب أوسيتيا/تسخينفالي وأبخازيا.

وللأسف، فإن الحالة ما تزال مروعة. وأرى أنه يتعين على الطرفين أن يعملا معا من أجل التصدي للمشكلة الإنسانية التي يواجهها السكان على كلا الجانبين في الوقت الحالي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.